



التقرير الإستراتيجي السوري

العدد رقم 29



إقرأ في هذا العدد:

- التقارب الروسي-المصري يمثل تهديداً لدول المنطقة وحلف شمال الأطلسي
- موسكو تعزز قواعدها في سوريا
- التفاهات الروسية-التركية حول سوريا ترزعج واشنطن وحلف الناتو
- كيف اقتسم بوتين وأردوغان سوريا؟

تقرير نصف شهري يصدر عن المرصد الاستراتيجي بلندن، ويرصد اهم ما يرد في المصادر الغربية حول التطورات السياسية والعسكرية والامنية وما يتعلق بها من دراسات في مراكز الفكر الغربية.

شؤون أمنية

التقارب الروسي-المصري يمثل تهديداً لدول المنطقة وحلف شمال الأطلسي

تتجه العلاقات بين روسيا والدول الغربية نحو التصعيد عقب تحذير الأمين العام لحلف شمال الأطلسي «ناتو» ينس ستولتنبرغ في 25 أكتوبر 2016 من أن مجموعة بحرية روسية متجهة إلى سورية يمكن أن تُستغل في استهداف المدنيين في حلب، داعياً موسكو لتنفيذ وقف دائم لإطلاق النار.

وكانت حاملة الطائرات الروسية الوحيدة «كوزنيتسوف» قد عبرت القناة الإنجليزية يوم الجمعة 21 أكتوبر 2016، وبصحبها مجموعة من السفن القتالية تتضمن سفينة حربية نووية وسفن حربية مضادة للغواصات وسفن أخرى للدعم ورافقها على الأرجح غواصات، بالإضافة إلى قاذفات مقاتلة وطائرات هليكوبتر، يُعتقد أنها ستنضم إلى نحو عشر سفن روسية ترسو في الوقت الحالي قبالة الساحل السوري، مما يعتبر أكبر تواجد بحري روسي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

وجاء رد فعل حلف «الناتو» عبر نشر طائرات «أواكس» لأول مرة فوق العراق وسورية، وذلك بالتزامن مع عقد اجتماع لوزراء الدفاع في الدول الأعضاء بالحلف بمدينة بروكسل، حيث يسعى حلف شمال الأطلسي لأكثر حشد عسكري على الحدود الروسية منذ الحرب الباردة ويتأهب فيه لخلاف ممتد مع موسكو.

ومع توجه حاملة طائرات روسية إلى سوريا في استعراض للقوة أمام سواحل أوروبا يهدف وزراء دفاع الحلف إلى الوفاء بوعد قطعه زعماء التكتل في شهر يوليو الماضي بإرسال قوات إلى دول البلطيق وشرق بولندا اعتباراً من أوائل العام المقبل،

وذلك لإنشاء قوة قتالية مدعومة بقوة الرد السريع في الحلف والبالغ قوامها 40 ألف عسكري وقوات متابعة أخرى يمكن أن تنتقل إلى دول البلطيق وبولندا على أساس دوري إن تطلب الأمر وذلك تأهباً لأي صراع قد ينشأ.

ويتوقع أن تنضم فرنسا والدنمارك وإيطاليا ودول حليفة أخرى للمجموعات القتالية الأربع التي تقودها الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وكندا كي تذهب إلى بولندا وليتوانيا وإستونيا ولاتفيا، بقوات تضم أسلحة متنوعة بدءاً من المشاة المدرعة حتى الطائرات بلا طيار، حيث يتم الإعداد لقوة ردع يبلغ قوامها 4 آلاف مقاتل يمكن أن يتم تعزيزها فيما بعد بدفاعات صاروخية ودوريات جوية ودفاعات ضد الهجمات الإلكترونية.

ومن المتوقع أن تتقدم رومانيا وبلغاريا وتركيا قريباً بخطة لتكثيف الدوريات البحرية والجوية في المنطقة إضافة إلى كتيبة متعددة الجنسيات تابعة للحلف في رومانيا.

تأتي تلك التطورات عقب تقرير نشره موقع «ستراتفور» (11 أكتوبر 2016) أكد فيه أن موسكو تعمل على توسيع مدى نفوذها العسكري عبر إنشاء قواعد جديدة في مناطق مختلفة من العالم.

وكشف التقرير أن موسكو قررت الدخول في مفاوضات مع الجانب المصري لاسترجاع القاعدة البحرية القديمة التي كان يستخدمها الاتحاد السوفيتي في مدينة «سيدي براني» لمراقبة السفن الحربية الأمريكية حتى عام 1972، ويتوقع أن تصبح القاعدة جاهزة للاستخدام مرة أخرى بحلول عام 2019م.

ومن جهته؛ أكد موقع «إنتلجنس أون لاين» (12 أكتوبر 2016) أن روسيا قد عرضت على الحكومة المصرية تدريب فرقة من القوات الخاصة المصرية للقتال في سيناء، حيث تم الحديث عن إمكانية إيفاد مدربين من القوات الخاصة الروسية (Spetsnaz) لتدريب القوات الخاصة المصرية.

كما أكد التقرير أن عناصر من الاستخبارات الروسية (GRU)

ومبان للصيانة والخدمات اللوجستية والتزود بالوقود، وللموقع أهمية إستراتيجية لروسيا نظراً لوقوعه مقابل مقر الأسطول السادس، وإمكانية وصول سفن الإسناد من أسطول البحر الأسود، والقدرة على إنشاء منطقة حظر طيران على طول الساحل السوري في مساحة تمتد 74 كم ما بين قاعدتي «طرطوس» و«حميميم».

ولدى وصولها إلى ميناء طرطوس؛ يتوقع أن تقوم حاملة الطائرات الروسية بمناورات تستخدم فيها صواريخ «X-38» الجديدة التي ستحملها مقاتلات الميغ «29»، وإجراء اختبارات لنظام استهداف جديد وعالي الدقة (يدعى SVP 24) عبر قاذفات سوخوي 33.

وتهدف عملية التوسع هذه إلى إنشاء منطقة حظر طيران تمنع بموجبها قوات حلف شمال الأطلسي من التحليق فوق الأجواء السورية وعلى طول الساحل السوري، حيث تضم التعزيزات الروسية المرتقبة منظومة دفاع جوية جديدة يطلق عليها (IADS) المتنقلة والتي ستنضم إلى منظومات (S-200) و(S-300) و(S-400) الموجودة حالياً في سوريا، والتي تشكل تهديداً لمقاتلات حلف شمال الأطلسي وتمنعها من التحليق بحرية شرقي المتوسط.

وعلى الصعيد نفسه كشفت مصادر عسكرية في 20 أكتوبر الجاري عن قيام روسيا بتعزيز مقاتلات النظام السوري بصواريخ (R-77) و(KAB-500) والتي أصبحت تزود بها مقاتلات (MiG-29) التابعة للنظام، التي تم إعادة تأهيل العديد منها لتصبح قريبة من مواصفات مقاتلات (MiG-29SMT) الروسية، و جدير بالذكر أن النظام يمتلك نحو 30 مقاتلة من طراز (MiG-29A) و(MiG-29SM).

كما تتخذ القوات الروسية إجراءات شبيهة في مجال الفضاء الإلكتروني، حيث كشفت وكالة إنترفاكس الروسية أن مركز قيادة العمليات بوزارة الدفاع الروسية وأكثر من خمسمئة هيئة عسكرية تابعة للوزارة حصلت على برنامج لحماية أجهزتها من هجمات القرصنة الإلكترونية، مضيفاً أن هذا البرنامج قادر على كشف الهجمات على الحواسيب وتفادي مخاطرها وتحديد مصدرها.

و(FSB) تقوم بمهام خاصة في سيناء بهدف مساعدة السلطات المصرية في مواجهاتها مع التنظيمات الإرهابية، لكن ذلك سيعود بعواقب وخيمة على العلاقات بين مصر وحلفائها في الخليج العربي التي لا ترحب بهذا النوع من التعاون، فضلاً عن الدول الغربية التي لا ترغب بتوسيع نفوذ روسيا العسكري شرقي المتوسط.

وكانت وزارة الدفاع الروسية قد أعلنت عن دراستها إمكانية استعادة الوجود العسكري الروسي في كوبا وفيتنام، فيما أكد الكرملين اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لتحقيق المصالح القومية لروسيا، حيث تعمل موسكو على إبرام اتفاقيات لإنشاء قواعد جوية في مصر وفيتنام وكوبا وإيران، مما يتيح لها مجال التفوق على حلف الناتو، حيث ستتمكنها هذه الاتفاقيات من نشر منظوماتها الصاروخية وفرض مناطق حظر طيران في العديد من البؤر الإستراتيجية.

وقد أثارت عمليات التوسعة التي تقوم بها البحرية الروسية في قاعدة طرطوس حفيظة حلف شمال الأطلسي، حيث تم الكشف عن هذه المعلومات عقب مصادقة بوتين يوم الجمعة 14 أكتوبر على اتفاقية مع الحكومة السورية تسمح لروسيا باستخدام قاعدة «حميميم» الجوية في سوريا لأجل غير مسمى، مؤكداً أن الإتفاق الدفاعي العادي في الميزانية الاتحادية السنوية سوف يوفر التكاليف المتعلقة بهذه الاتفاقية.

موسكو تعزز قواعدها في سوريا

كشف موقع «جينز» الدفاعي عن إستراتيجية توسع غير مسبوقة تعمل القوات الروسية على تنفيذها شرقي البحر الأبيض المتوسط، وتشمل إنشاء مرفأين بعمق 100 متر لكل واحد منهما مما يُمكن الفرقاطات الروسية من طراز (129m Neustrashimyy-class) والمدمرات من طراز (163m Udaloy-class) من الرسو في الميناء، والسفن الحربية من طراز (186m long Slava-class) و(252m Kirov-class)، بالإضافة إلى حاملة الطائرات الروسية الوحيدة (305m Admiral Kuznetsov)، ويمهد ذلك لاتخاذ «طرطوس» الميناء الأساسي للسفن الروسية في البحر المتوسط، وخاصة (Moskva) التي تحمل مضادات للسفن وللغواصات.

كما تتضمن الخطة إضافة مواقع للرسو، ومخازن للأسلحة

واشنطن تبحث بدائلها العسكرية تهيداً لمعركة الرقة

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز مواقعها في المنطقة بالتزامن مع تصريح وزير الدفاع الأمريكي، أشتون كارتر، أن: «غزو الرقة سيبدأ قبل نهاية الحملة على الموصل»، حيث أوصى عسكريون أمريكيون، وفقاً لتقرير نشره موقع «ديفنس ون»، بتأسيس قاعدة جوية في إقليم كردستان العراق بدلاً من قاعدة إنجريك التركية، وذلك بهدف توفير مزايا جغرافية مشابهة للعمليات في العراق وسوريا ولتقليل الاعتماد على تركيا في الحرب ضد الإرهاب.

وأشار الموقع إلى أن عسكريين أمريكيين قد رأوا أنه على الرغم مما وفرته قاعدة إنجريك الجوية التركية من احتياجات إستراتيجية للقوات الأمريكية منذ نحو نصف قرن؛ إلا أن المعركة ضد «داعش» تتطلب البحث عن بدائل أخرى، وقد آن الأوان لإعادة النظر في الاعتماد على هذه القاعدة والبحث عن بدائل أكثر أمناً واستقراراً وتناغمًا مع سياسات واشنطن الخارجية.

واقترحت مصادر وزارة الدفاع الأمريكية عدة خيارات في المنطقة، أبرزها الأردن وقبرص اللتان توفران مطارات مناسبة تقع على أراضي حكومات حليفة، وتتميز بقربها من مواقع التنظيم المتطرف.

وقللت التقرير من مشاعر أنقرة لحاجة الولايات المتحدة إليها في المعركة ضد الإرهاب، مؤكداً أن «عدم الاستقرار المتزايد في تركيا يؤثر في سير العمليات الأمريكية»، ولذلك فقد حان الوقت لإيجاد بديل لقاعدة إنجريك، حيث مثلت الرحلة المتوترة الأخيرة لوزير الدفاع الأمريكي إلى تركيا فرصة مناسبة بالنسبة لواشنطن لإعادة النظر في اعتمادها على القاعدة التركية.

ويفضل عسكريون أمريكيون إنشاء قاعدة جوية بديلة إما في الأردن أو كردستان باعتبارها أكثر فاعلية في فرص مواجهة «التمرد السني»، على أن يبقى مركز العمليات الجوية في قاعدة «العديد» بقطر، وسيكون من الأفضل أن تنطلق العمليات العسكرية الأمريكية ضد «الجماعات السنية المتطرفة»، من

حواضر وبيئات «سنية»، بدلاً من انطلاقها من مناطق معادية. وكشف مسؤولون عسكريون بالبيت الأبيض عن تفاصيل لمجلس الأمن القومي برئاسة الرئيس أوباما، حيث تم التركيز على معركة الموصل ضد «تنظيم الدولة»، وعلى العملية القادمة ضد مقاتلي «داعش» في الرقة، في حين تم استبعاد فكرة استخدام القوة الجوية الأمريكية ضد سلاح الجو التابع لجيش النظام، والقيام بدوريات في منطقة آمنة للمدنيين لأنها تنضوي على مخاطر عالية وتندر بحرب محتملة.

تدمير أمريكي من تخزين فوائل المعارضة للسلاح النوعي

أشارت مصادر أمنية غربية إلى أن الإدارة الأمريكية درست في اجتماع عقده الرئيس أوباما مع فريق الأمن القومي مؤخراً خطراً لإرسال أسلحة ثقيلة إلى الوحدات التي تدعمها في سوريا، بما في ذلك أسلحة قد تساعد تلك القوات في الدفاع عن نفسها ضد الطائرات الحربية والمدفعية الروسية، ولم تحظ هذه الخطة بالموافقة أو بالرفض، وإنما ظلت في حالة من الغموض.

وقال مسؤولون أمريكيون إن هذا الموقف يعكس التشكُّك المتزايد من قبل الإدارة الأمريكية حيال تصعيد برنامج سري تنفذه وكالة الاستخبارات المركزية التي سلحت ودرّبت آلاف المقاتلين السوريين خلال السنوات الثلاث الماضية، ويأتي إرجاء قرار تسليح المعارضة بالأسلحة النوعية ضمن تفاصيل برنامج وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية المسمى «الخطة ب» لأنه كان ينظر إليه باعتباره بديلاً عن الجهود الدبلوماسية الفاشلة.

ويبدو أن التردد الأمريكي ينبع من ثلاثة مصادر رئيسية:

1- الخشية من استخدام النوعية في قتل قوات روسية، ما قد يشعل فتيل المواجهة مع موسكو.

2- عدم الثقة من إمكانية وصول الأسلحة النوعية إلى الجماعات المصنفة على أنها إرهابية أو متشددة.

3- الرغبة في استخدام الأسلحة التي تم تخزينها في فترات سابقة، للتأكد من نفاذ المخزون السابق.

ونقل موقع «هفنغتون بوست» عن مسؤولين في الجيش الحر

من قبل مدير الوكالة حينها، ديفيد بيترايوس، وكانت كلينتون تشغل حينها منصب وزيرة الخارجية. لكن روسيا لم تكن في ذلك الوقت منخرطة في النزاع بشكل كامل، ومن غير الواضح ما إذا كانت كلينتون سوف تستمر في تفضيل برنامج هجومي تسليحي للوكالة بالنظر إلى الوجود الروسي القوي هناك حالياً.

الحكومة الأمريكية تقاضي شركة محلية بتهمة التجسس لصالح تركيا

في تطور قد يزيد من وتيرة الحساسية في العلاقات بين واشنطن وأنقرة؛ رفعت الحكومة الأمريكية قضايا بتهمة التجسس ضد ثلاثة أشخاص يعملون مع وزارة الدفاع الأمريكية لتزويد تركيا بالسلاح.

وأكد موقع «إنتل نيوز» الأمني (12 أكتوبر 2016) أنه قد تم إيداع هذه الشخصيات في السجن بتهمة نقل أسرار عسكرية ومعلومات حساسة إلى دول أخرى، وأكدت مصادر البنتاغون أن المتهمين هم ثلاثة أشخاص، امرأة ورجلان من أصول تركية، وقد حصل اثنان منهما على الجنسية الأمريكية، ويعملون جميعاً في شركة تجري بحوثاً حول تقنيات التسليح وتتعامل منذ فترة طويلة مع البنتاغون، وقد عملوا على تطوير منظومات صاروخية تطلق من مقاتلات أمريكية.

وتشير المصادر إلى أن الحكومة الأمريكية التي تشترط أن يكون جميع المتعهدين من المواطنين الأمريكيين، قد اعتقلت العاملين الثلاثة في الشركة يوم الأحد 9 أكتوبر 2016، بتهمة إفشاء أسرار عسكرية خارج البلاد، حيث تبين أن تقنيات الأسلحة التي تم تسريبها إلى مصانع عسكرية تركية تقوم على تصنيع نماذج شبيهة دون علم واشنطن.

بحلب إنهم خزنوا أسلحة بكميات كبيرة منذ 2014، متوقعين أن القصف الجوي سوف يتلوّه هجوم بري، وسيعمدون إلى تكتيكات حرب الشوارع، حيث لن يكون القصف الجوي فاعلاً في تلك المرحلة.

ويبدو أن مشكلة تخزين الأسلحة النوعية قد أُلقت بظلالها في خضم الجدل الدائر حول سبل تزويد المعارضة بالسلاح النوعي، حيث تثار أسئلة حول إسقاط عدد من المقاتلات الروسية في الأشهر الماضية، وذلك باستخدام مضادات محمولة على الكتف، مما دفع واشنطن للتشديد على منع وصول أية مضادات للمعارضة، وفي ظل ترجيح وجود كميات لا تزال مخزنة أمر أوباما بعمل دراسة سرية للحالات التي دعمت فيها الوكالة قوات للمعارضة بالأسلحة النوعية، كما طلب الحصول على أمثلة لاستخدامات انتهت نهاية جيدة بالفعل، لكن لم تستطع الوكالة أن تزوده بالكثير من تلك الأمثلة.

ويعتقد مسؤولون في الاستخبارات المركزية الأمريكية أن بعض الفصائل لديها ما يكفي من السلاح النوعي لشن معارك نوعية في عدة جهات لكنها لا تقوم بذلك رغبة منها في الحصول على المزيد، كما تثير بعض المصادر لغطاً حول نزوع قادة محليين إلى بيع مخزونهم من السلاح النوعي لمجموعات لا ترغب واشنطن بوصله إليها، وفي تعليق على إمكانية إرسال المزيد من المضادات؛ قال مسؤولون أميركيون إن الحظر على هذه الأسلحة لا يزال كما هو، كما أن الشركاء الرئيسيين مثل تركيا، بمطاراتها المزدهمة وحدودها الطويلة مع سوريا، مصممة بالقدر ذاته على منع وصول نظم الدفاع الجوي المحمولة وغيرها من الذخائر إلى أيدي المتطرفين.

وكانت واشنطن قد فرضت على حلفائها إبعاد فئات معينة من الأسلحة، خصوصاً نظم الدفاع الجوي المحمولة، وصواريخ أرض-جو سهلة الحمل، إذ تخشى واشنطن من وقوعها في يد جماعات إرهابية تخفيها وتستخدمها لاحقاً في استهداف طائرات مدنية.

وتعتبر كلينتون من الداعمين لتدخل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في سوريا عند اقتراح الخطة للمرة الأولى، عام 2012.

تطورات عسكرية

التفاهات الروسية-التركية حول سوريا

تزجج واشنطن وحلف الناتو

أثناء زيارته التاريخية لإسطنبول أبرم بوتين اتفاقاً تاريخياً مع تركيا يوم الإثنين 10 أكتوبر 2016، لبناء خط الأنابيب «تورك ستريم» لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر البحر الأسود، وإعادة فتح الأسواق الروسية أمام البضاعة التركية، كما جرى الحديث عن التوصل إلى أرضية مشتركة حول الحرب في سوريا، وإعلان تقارب في وجهات النظر حول إنهاء مأساة حلب، وأكد ذلك أردوغان بقوله: «تمكّنا من تناول القضايا المتعلقة بسوريا بالتفصيل، وتحدثنا حول عملية درع الفرات، وإمكانيات التعاون في هذا السياق، كما أجرينا تقييماً حول حلب، والإستراتيجيات الممكنة وضعها والعمل بها من أجل جلب السلام والاستقرار لسكان المدينة».

وقال الرئيس الروسي: «نتشارك مع تركيا تأكيد ضرورة بذل جميع الجهود لإيصال المساعدات الإنسانية إلى حلب»، مستدرِكاً أنّ «المشكلة هي في تأمين تلك القوافل»، وأكد اتفاقه «مع الرئيس التركي على القيام «بكل ما في وسعنا» لمساندة مبادرة مبعوث الأمم المتحدة (دي ميستورا) لإخراج المجموعات المسلحة التي لا ترغب في تسليم سلاحها من المدينة (حلب)، بهدف وقف نزع الدم»، مشدداً على ضرورة المضي قدماً بالعملية السياسية في سوريا.

وعلى إثر تلك الزيارة أشارت مصادر أمنية مطلعة أنه على الرغم من أهمية اتفاقيات بناء محطة «أق قويو» لتوليد الطاقة النووية، وخط الغاز الإستراتيجي «ترك ستريم»، إلا أن عرض بوتين بناء منظومة للدع الصاروخي للجيش التركي كان الموضوع الأبرز في لقاء الزعيمين، لما يحمله من أبعاد إستراتيجية تتعلق بعلاقة تركيا مع حلف شمال الأطلسي «الناتو»، الذي يعارض بشدة استخدام تركيا لأي منظومة درع صاروخي غير منظومة «باتريوت» التابعة للحلف الذي عمل في مراحل سابقة على إفشال أي مساع تركية لشراء منظومة أخرى، حيث يفتقر

الجيش التركي إلى منظومة متطورة للدع الصاروخي، ويشعر السياسيون في أنقرة أن الحلف قد أهملهم ومارس عليهم نوعاً من الابتزاز خلال السنوات الخمسة الماضية، إذ لم ينشر الحلف سوى عدد قليل جداً من بطاريات «الباتريوت» في تركيا حتى عندما تعرضت الأراضي التركية لتهديدات بالغة عقب إسقاط المقاتلة الروسية.

وكشفت مصادر عسكرية تركية أن أنقرة تنتظر عرضاً من روسيا بخصوص نظام «درع صاروخي»، وخلال المؤتمر الصحافي بين الزعيمين، أبدى بوتين استعداد بلاده للتعاون المشترك مع تركيا في مجال النظام الدفاعي، معرباً عن أمله في تحويل المباحثات في هذا الصدد إلى تعاون مادي ومحسوس بين البلدين، وقد تم عقد اجتماع على مستوى رؤساء الأركان والاستخبارات من البلدين لمناقشة التفاصيل.

وكانت واشنطن قد سحبت إحدى وحدات المنظومة التي نشرتها عام 2013 في مدينة غازي عنتاب، قبل أن تتمكن تركيا وبضغط كبير من إقناع ألمانيا بعدم سحب منظومة أخرى كانت تنشرها في الأراضي التركية مقابل بذل تركيا مساعي أكبر لوقف تدفق اللاجئين، وهو ما فُسر على أنه استخدام للمنظومة من قبل الناتو ورقة ضغط وابتزاز ضد تركيا.

وتشير المصادر إلى أن أردوغان يحظى بدعم بوتين للضمي بمشروع إقامة منطقة في شمال سوريا تحت النفوذ التركي، لتأمين الحدود ببلاده من تنظيم «داعش» ومن الجماعات الكردية، حيث ينوي إنشاء مدن بكاملها عندما تفرغ قواته من مهمة تطهير المنطقة التي يتوقع أن تبلغ مساحتها خمسة آلاف كيلو متر مربع شمال سوريا، وتدور مباحثات مع شركة «TOKI» الضخمة المسؤولة عن بناء عشرة في المائة من الوحدات السكنية التركية كل عام، لإنشاء مدارس و شقق و منشآت اجتماعية، وربما تكون هذه الوسيلة الوحيدة لحمل بعض من ثلاثة ملايين سوري يقيمون في تركيا على العودة إلى بلادهم وبدء عملية إعادة بناء بلادهم.

في هذه الأثناء تحقق عملية «درع الفرات» تقدماً ملحوظاً إثر السيطرة على مدينة «دابق»، وتأمين منطقة شرقي «مارع»، والتقدم على مسافة أقل من 13 كم من جنوب «اخترين»، والتوجه بعد ذلك نحو مدينتي «الباب» و«منبج» لبسط

هناك دعماً تركيا بعد أن قلصت الدول الداعمة تقديم ما يحتاجه الجيش الحر والفصائل الإسلامية بعد التدخل الروسي وفشل الولايات المتحدة في توفير دعم حقيقي للثوار، وتخليها عن الفصائل التي تحالفت معها»، على حد قوله.

وتوقع أن تكون «قوة درع الفرات» هي الأكبر في عموم الشمال السوري بعد أن «تتمكن من تطهير شمال حلب من تنظيم الدولة والقوات الكردية بعد أن باشرت القوات التركية منذ يومين باستهداف القوات الكردية بشكل مباشر لإخراجها من مدينة منبج، ومن ثم السيطرة على مدينة الباب التي يسيطر عليها التنظيم».

إيران المستفيد الأكبر من معركة

الموصل... ومن عملية «درع الفرات»

رأى تقرير «ديكا» الأمني (21 أكتوبر 2016) أن إيران هي المستفيد الأكبر من عملية «درع الفرات» التي تشنها تركيا، حيث يتحرك أردوغان بغطاء روسي لإنشاء منطقة آمنة يمكن أن تستهم في إفراغ مدينة حلب وتستوعب اللاجئين من جحيم القصف بحلب.

كما أن بوتين يرغب في استيعاب أكبر قدر من مقاتلي المعارضة في عملية «درع الفرات» بدلاً من انخراطها في قتال النظام بحلب، خاصة وأن العملية قد دفعت باتجاه عزل «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) والتي أخذت تصدر فتاوى بحرمة القتال إلى جانب الأتراك.

وفي مقابل موافقة موسكو على مخططات أنقرة في العراق وسوريا، تتجه الحكومة التركية لمنح الروس تسهيلات وقواعد جوية وإتاحة مجال نصب منظومات دفاع جوية روسية جنوب البلاد، وتعمل موسكو سراً على إقامة علاقة تعاون وتنسيق بين أنقرة وطهران، مما سيجعل واشنطن في موقع حرج إذا نجحت تلك الترتيبات.

وأشار التقرير إلى أن طهران تمتلك العديد من الأوراق في المعادلة، إذ إنها تتمتع بنفوذ في بغداد، وستحتاج تركيا إلى الدور الإيراني لإسكات رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الذي يعارض أي دور تركي في معركة الموصل.

ووفقاً للتقرير فإن الرابح من الخلافات الروسية-الأمريكية هي

السيطرة عليها.

ويبدو أن المواجهات بين تركيا وقوات سوريا الديمقراطية قد تسببت بإزعاج واشنطن التي بدأت تبحث عن بدائلها في المنطقة للاستمرار في دعم «وحدات حماية الشعب» الكردية، كما تتابع الإدارة الأمريكية بقلق التحضيرات التي تعدها أنقرة لمعركة تحرير الرقة، بالتعاون مع بعض الفصائل العربية التي بدأت تتجمع في مدينة أوفه جنوب تركيا.

وتتحدث المصادر عن وجود أكثر من 1300 مقاتل من المعارضة يجري التحضير لزعجهم في معركة تحرير الرقة»، مما يفرض على أنقرة بسط سيطرتها على كامل غرب نهر الفرات، ليكون نقطة انطلاق للهجوم على غرب الرقة، وسيفرض ذلك على «قوات سوريا الديمقراطية» الانسحاب من «تل أبيب» لتصبح نقطة انطلاق المحور الشمالي في الهجوم على الرقة.

وفي الفترة التي تعمل فيها تركيا على إنشاء جبهة من الفصائل العربية والعشائرية لخوض معركة الرقة؛ تواجه ضغوطاً من قبل بغداد وطهران لمنعها من المشاركة في معركة الموصل، حيث ترفض الحكومة العراقية إشراك القوات التركية والمقاتلين الذين دربتهم في بعشيقة، فيما تتقدم قوات الحشد الشعبي المدعومة إيرانياً على أكثر المدن العراقية التي تعتبرها تركيا عمقها الإستراتيجي في العراق.

وكان القائد الميداني في قوة درع الفرات قد أكد أن: «الأسابيع والأيام الماضية شهدت إقبلاً كبيراً من بعض الفصائل للانضمام تحت قيادة درع الفرات، حيث التحق المئات من مقاتلي تلك الفصائل إلى معسكرات التدريب التابعة لدرع الفرات في الأراضي المحررة».

وتسعى «درع الفرات» إلى زيادة أعداد مقاتليها للقتال إلى جانب القوات التركية من أجل تحرير أكبر مساحة من الأراضي من تنظيم الدولة وقوات سوريا الديمقراطية «تمهيداً لإعلان منطقة آمنة في المناطق المحررة لإيواء النازحين وإنشاء معسكرات خاصة للمقاتلين بدعم وإشراف القوات التركية الحليفة، حيث أكد القائد الميداني أن حجم القوات الحقيقي لـ«درع الفرات» أكبر مما هو معلن بكثير: «بعد التحاق الكثير من الفصائل الصغيرة إليها واستمرار التحرك في اتجاه الانضمام إليها طالما أن الأهداف لا تتعارض مع أهداف الثورة السورية، وأيضاً طالما أن

الطرق التي جرى تأمينها من قبل ميليشيات «الحشد الشعبي» يتحرك الشريط البري شمال غرب إلى المناطق التي كانت تسيطر عليها «داعش»، ومن أبرز بؤرها الإستراتيجية بلدة الشرفاء في محافظة صلاح الدين التي سيطرت عليها الميليشيات في 22 سبتمبر الماضي، وتتجمع فيه الميليشيات حالياً للتحرك نحو الطرف الغربي من الموصل، مروراً بسنجار وتلعفر اللتان تمثلان مراكز حيوية لهذا المشروع.

إلى نقطة حوالي 50 ميلاً إلى الجنوب الشرقي من سنجان ومن ثم تلعفر والتي يبدو أنها المحطة القادمة في الممر البري. وبين قوات الميليشيا وسنجار تقع بلدة تلعفر وهي معقل «تنظيم الدولة»، والبيت التاريخي لكل من السنة والشيعة التركمان. وقال مسؤول كبير في الاستخبارات إن المحطة بين تلعفر وسنجار ضرورية للخطة.

وفي جميع النقاط بين طهران والساحل السوري، امتصت حلب القدرات الإيرانية أكثر من أي مكان آخر، إذ يتجمع هناك حوالي 6000 من مقاتلي الميليشيات العراقية لشن هجوم بري على القسم الشرقي من مدينة حلب بالتزامن مع الهجوم على الموصل.

ورأى الكاتب أن احتلال حلب سيكون المحطة المهمة في تأمين الممر البري الإيراني، والذي سيتجاوز البلدين إلى الشمال، ونقل عن مسؤولين عراقيين وسوريين قولهم إن خطة الطريق ستستمر نحو مشارف رابع أكبر المدن السورية، حمص، ثم تتجه شمالاً على امتداد قلب المناطق العلوية في سوريا، والتي جرى تأمينها بالقوات الجوية لنظام الأسد، لينتهي الطريق الإيراني، بشق الأنفس، إلى ميناء اللاذقية على البحر المتوسط.

على ضوء تصريحات المالكي: شيعة

العراق يتدفقون على سوريا

في مناسبة دينية برعاية إيرانية، توجه رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي برسالة إلى علي خامنئي، المرشد الإيراني، قال فيها: «إن عمليات قادمون يا نينوى تعني في وجهها الآخر قادمون يا رقة.. قادمون يا حلب.. قادمون يا يمن».

وقد ألقى هذه التصريح الضوء على سياسة التحشيد التي يمارسها الساسة العراقيون الشيعة لصالح بشار الأسد، حيث

إيران التي تسير بهدوء لتوسيع تأثيرها الذي يمتد من طهران حتى شواطئ البحر المتوسط، حيث أسهم التدخل الروسي في تعزيز المصالح الإيرانية التي تركز إستراتيجيتها على إنشاء منطقة «نفوذ شيعي» من خلال نشر ميليشياتها في المنطقة.

وكان مسؤول في حرس الثورة الإيراني قد كشف في أغسطس الماضي أن طهران تسعى إلى إقامة «جيش تحرير شيعي» يعتمد على ميليشيات ومتطوعين شيعة من أفغانستان وباكستان والعراق ولبنان، وسيعهد إليه بالانتشار في مختلف جهات الحرب التي تخوضها إيران، بدءاً من اليمن ومروراً بالعراق وسوريا، وتناولت العديد من المصادر الأمنية والإعلامية خلال الأسبوع الماضي الحديث عن نوايا إيران إنشاء ممر بري بين طهران وشواطئ البحر المتوسط، وذلك من خلال إنشاء جهازين مركزيين: في حلب والموصل، لتوطيد أركان مشروع التوسع الإيراني الممتد من طهران إلى بيروت مروراً ببغداد ودمشق، وسيطلب ذلك «تنظيف الشمال السوري والعراقي من الفصائل السنية بمختلف اتجاهاتها، وفي ظل الخلاف الروسي-الأمريكي؛ فإن طهران ماضية في تحقيق إستراتيجيتها التوسعية في المنطقة.

وكان «مارتن شولوف» قد أكد في مقال كتبه بصحيفة «الغارديان» أن الميليشيات التي تسيطر عليها طهران تستعد لاستكمال ممر بري، حيث تعمل على احتلال شريط بري إلى الغرب من مدينة الموصل، لأنه ضروري في إنجاز هذه الخطة. وبعد 12 عاماً من الصراع في العراق وسوريا، تبدو إيران اليوم أقرب من أي وقت مضى إلى تأمين ممر بري وتثبيتته في المنطقة.

واستند الكاتب على مقابلات أجريت خلال الأشهر الأربعة الماضية مع مسؤولين إقليميين، للتأكيد على أن ممراً برياً أنشئ بالتدرج منذ عام 2014، وهو طريق معقد يقطع العراق العربي، من خلال الشمال الكردي، إلى مناطق الأكراد في الشمال الشرقي لسوريا ويمتد إلى ساحات القتال شمال حلب، تحت إشراف قائد «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري، اللواء قاسم سليمان، الذي يقود حروب إيران في سوريا والعراق.

وينطوي المشروع على تحولات «ديمغرافية»، حدثت بالفعل وسط العراق وجارية حالياً في شمال سوريا، حيث يبدأ الممر عند نقاط الدخول التي استخدمتها إيران لإرسال الإمدادات والقوات إلى العراق على مدى السنوات الـ 12 الماضية، ثم يعبر الطريق عبر بعقوبة عاصمة محافظة ديالى، وعلى امتداد

«معضلة النصر» تعرقل مفاوضات

الهدنة بحلب

لم تسفر المحادثات التي عُقدت في مدينة لوزان بسويسرا منتصف شهر أكتوبر الجاري عن أي اتفاق لوقف إطلاق النار بحلب، حيث تشير مصادر دبلوماسية إلى أن الموقف الأمريكي بدأ بارداً وغير مكثرت لتدهور الأوضاع الإنسانية في حلب، واقتصر الاجتماع على 40 دقيقة من المداولات «الاعتيادية» ومن ثم الاتفاق على عقد اجتماع آخر دون تحديد موعد أو تفاصيل لذلك الاجتماع.

وترجح مصادر دبلوماسية أن موسكو وواشنطن قد لجأتا إلى إستراتيجية «الضغوط الخفية» بدلاً من الدبلوماسية المعلنة لحل «معضلة» خروج «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) من حلب، حيث تحدث السفير الروسي لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، عن موافقة السعودية وقطر وتركيا على الفصل بين فصائل المعارضة المعتدلة التي تقاتل في حلب وتلك الجهادية، وذلك لتسهيل إرساء هدنة في المدينة، حيث تم الاتفاق على عقد اجتماعات بين عسكريين أمريكيين وروس وسعوديين وقطريين وأتراك، لتحقيق ذلك.

وفي هذه الإطار تتعاون تركيا مع موسكو في مشروع إجلاء «جفش» عن حلب، حيث أبلغت قيادة «درع الفرات» الجبهة بضرورة الاستجابة للتفاهم التركي الروسي القاضي بإخلاء المدينة من مقاتلي الجبهة لفك الحصار عن الأحياء الشرقية من المدينة وضمان وصول المساعدات الإنسانية إليها.

وترفض «جبهة فتح الشام» حتى اليوم الخروج من حلب رغم التبليغ، لكن بعض القيادات المهمة في الجبهة اشترطت الخروج وإخلاء حلب من جنودها بشروط عدة أهمها، جديّة الروس في الهدنة ومصداقيتهم في فتح ممرات آمنة وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية التركية أو التي ترسل عن طريق الأمم المتحدة إلى السكان المحاصرين، إضافة إلى قيام الفصائل، ويبدو أن هناك انقسامات في مواقف الفصائل من شروط جبهة فتح الشام.

ويبدو أن هذه الخلافات سوف تسفر عن مفاصلة كاملة بين

أكدت صحيفة «لوس أنجليس تايمز» أن الشيعة في العراق يتعاملون مع المعركة في سوريا على أنها جبهة أخرى لمعركة يواجهونها في الداخل، ونقلت عن زعيم فرع من كتائب أبي الفضل العباس، أوس الخفاجي، قوله: «بالنسبة لنا، فإن المعركة الرئيسية هي في سوريا، ولو لم يتم التعامل معها فسندفع الثمن هنا... لقد دفعنا الثمن مرة، وخسرنا ثلاث محافظات لصالح (الدولة الإسلامية)»، في إشارة إلى الحملة التي قام بها التنظيم عام 2014، وسيطر فيها على معظم مدن محافظة الأنبار.

ونقلت الصحيفة عن المتحدث باسم حركة «النجباء» هشام الموسوي، قوله إن نشر مقاتلي الميليشيا في حلب نابع من أهمية المدينة للقتال في الموصل، مؤكداً أن المعركة هي «امتداد طبيعي للحرب في العراق واليمن وليبيا»، واتهم المعارضة السورية بأنها متحالفة أيديولوجيا مع تنظيم الدولة.

ونقلت الصحيفة عن المتحدث باسم الحشد الشعبي أحمد الساعدي، قوله إن التدخل في سوريا هو قرار يجب أن تتخذه الحكومة في بغداد، وأضاف: «لو انتهت المعركة ضد تنظيم الدولة في العراق، وقررت الحكومة العراقية ملاحقة الجماعات الإرهابية إلى سوريا؛ للتأكد من أنها لن تهدد الحدود مرة أخرى، فعندها نحن جاهزون»، ونقلت عن قيادي في جماعة أبي الفضل العباس قوله إن نقاشا داخل الحشد الشعبي دار من أجل إرسال مقاتلين إلى سوريا بعد الانتهاء من معركة الموصل، وأضاف: «بعد الفلوجة حصل نقاش داخلي بأنه يجب حماية حدودنا الغربية مع سوريا بعد معركة الموصل، ويجب أن نشارك في المعركة هناك بالتوافق مع الحكومة السورية».

وبينت الصحيفة أن القتال في سوريا يذهب أبعد من الهجمات الوقائية ضد تهديد محتوم، حيث أصبحت المعركة طائفية وأصبح المقاتلون الشيعة جزءاً مهماً من عمليات الجيش في أنحاء مختلفة من البلاد، ونقلت عن المتحدث باسم مجموعة «فاستقم كما أمرت»، التي تقاتل نظام الأسد، قوله إن التغييرات تنعكس على ساحة المعركة، مؤكداً: «شاهدنا ولأكثر من عام أن القتال يقوده حزب الله اللبناني، أما الآن فإن الذين قتلوا أو جرحوا وأسروا في الشيخ سعيد جنوبي حلب كلهم مقاتلون عراقيون».

تنظيم «داعش» في الرقة بالتزامن مع معركة الموصل، وذلك بهدف استنزاف التنظيم بفتح عدة جبهات في آن واحد، وترغب واشنطن في تنسيق عملياتها مع الأتراك الذين يشنون معركة «درع الفرات» ضد التنظيم بالتعاون مع فصائل المعارضة السورية،

خطة كلنتون في سوريا قد تؤدي إلى حرب أمريكية-روسية

عبرت مصادر استخباراتية أمريكية عن قلقها من تنامي فرص اندلاع صراع عسكري مع روسيا إذا تولت هيلاري كلنتون الرئاسة في أمريكا.

ووفقاً لموقع «غلوبال سيكيوريتي» الأمني (27 أكتوبر 2016) فقد وافق مدير الأمن الوطني جيمس كلابر رؤية المرشح الرئاسي ترمب في أن كلنتون قد تقود البلاد إلى مواجهة مفتوحة مع الروس إذا نفذت خططها المعلنة إزاء سوريا.

ورجح كلابر فرص قيام موسكو باستهداف المقاتلات الأمريكية في حال تحليقها فوق سوريا لإنشاء مناطق حظر طيران، مما سيؤدي إلى معركة بين البلدين، خاصة وأن الروس يبدون مستعدين لاستهداف المقاتلات الأمريكية ولديهم منظومات دفاع جوي متطورة وفاعلة.

وكان ترمب قد أكد أن خطة كلنتون تدفع أمريكا بتجاه «حرب عالمية ثالثة»، مؤكداً أن عملياتنا فوق الأجواء السورية لا تستهدف النظام فحسب، بل تشمل إيران وروسيا النووية.

«حركة أحرار الشام» و«جبهة فتح الشام»، وذلك بالتزامن مع مساعٍ لإعلان كيان موحد يجمع أهم ثلاثة فصائل سورية ممثلة في حركة أحرار الشام وفيلق الشام وحركة نور الدين زكي، وذلك بدعم من بعض القوى الصديقة والحليفة التي وعدت بتقديم دعم للتحالف الجديد.

تأتي تلك الجهود عقب خلافات شديدة مع «جبهة فتح الشام» حالت دون تحقيق مشروع اندماج سابق، حيث كانت الخلافات تتمحور حول الأحقية في قيادة التشكيل المنتظر، وتوزيع التمثيل في الهيئة القيادية، والموقف من التدخل التركي في شمال حلب والقتال إلى جانب القوات التركية، إضافة إلى الموقف من القوات الأمريكية التي تتمركز في مناطق بلدة الراعي شمال حلب، وقد دفعت تلك الخلافات بالجبهة بعيداً حين قبلت بيعة جند الأقصى، وذلك في أعقاب الاقتتال بين «أحرار الشام» و«جند الأقصى»، «جماعة المرابطين» التي تتكون من نحو 800 عنصر إلى هذا التكتل الجهادي الجديد.

توجهات أمريكية لعزل مدينة الرقة

أكد موقع «غلوبال سيكيوريتي» الأمني (26 أكتوبر 2016) أن قوات سوريا الديمقراطية تعد العدة لفرض حصار مطبق على مدينة الرقة، وذلك بالتزامن مع انطلاق معركة الموصل.

ونقل الموقع عن قائد قوات التحالف ضد تنظيم «داعش» الجنرال ستيفن تاونسند قوله إن واشنطن مضطرة للعمل منفردة -في ظل اختلاف وجهات النظر مع تركيا- على دعم المقاتلين الأكراد في عمليات مرتقبة بالرقة، مؤكداً: «سنذهب مع من يمكنه الذهاب معنا الآن، ومع من يمكنه الالتحاق بنا فيما بعد، وفور تمكننا من عزل المدينة سوف نعمل على تنفيذ عملياتنا».

ونقل تاونسند عن مصادر استخباراتية ميدانية أن الرقة قد أصبحت مقراً لعمليات تنظيم «داعش» الخارجية بعد سقوط منبج، بما في ذلك التخطيط لهجمات ضد مدن أمريكية وأوروبية.

وكشف وزير الدفاع الأمريكي عن نوايا لإشعال جبهة ضد

تقارير مراكز الفكر

كيف اقتسم بوتين وأردوغان سوريا؟

نشر موقع «ميدل إيست آي» مقالة (25 أكتوبر 2016) تناولت تطور العلاقات التركية-الروسية، مشيرة إلى أن تحرك روسيا «الذي» على رقعة الشطرنج الإستراتيجية أثار حفيظة تركيا، فقد بدا للوهلة الأولى أنه قطع للطريق على تركيا في تحقيق طموحاتها باستبدال حكم الأسد، إلا إنه أدى في نهاية المطاف إلى إنهاء حالة الجمود التي استمرت ثلاثة أعوام وشكلت ما يشبه الورطة بالنسبة لتركيا، ويبدو أن الحافز على إبرام الصفقة التركية-الروسية التاريخية ينبع من الحاجة الماسة لدى تركيا لاستعادة العلاقات الاقتصادية الطبيعية مع روسيا، إلا أنها ما لبثت سريعاً أن اشتملت أيضاً على تسوية رابحة لها في سوريا.

وحول «الحلم التركي» بإقامة منطقة عازلة على الحدود مع سوريا، أشارت المقالة إلى أنه وعلى الرغم من أن روسيا متخندقة في المناطق الغربية من البلاد التي تقع تحت حكم الأسد ومن غير المحتمل أن تجبر على الخروج منها إلى الأبد، إلا أن تركيا، وبموافقة من بوتين نفسه، تنشر الآن دباباتها وجنودها في المناطق الشمالية من البلاد. ويبدو الآن أنه بات في حكم المحتم تحقق الحلم التركي الذي طال انتظاره بإنشاء منطقة آمنة للاجئين تمتد إلى مسافة 55 ميلاً انطلاقاً من جرابلس، وأصبحت تركيا قادرة على مواجهة تحديين في الوقت نفسه: الجيب الكردي السوري المستقل وتنظيم «داعش».

ورأت المقالة أن الأتراك لا يجدون غضاضة في استعارة التكتيكات التي يمارسها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد داعش، حيث تقوم طائراتها بقصف مواقع الأكراد السوريين بينما يقاتلهم حلفاؤها في الجيش السوري الحر على الأرض، مشكلة بذلك ضغطاً على تل رفعت ومارع، وكذلك على الجيب الكردي المحاذي في عفرين وبلدة منبج التي انتزعتها «قوات سوريا الديمقراطية» من تنظيم «داعش».

وتأمل تركيا بحسب الموقع أن تشارك من داخل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في الهجوم القادم على الرقة التي تتخذ منها داعش عاصمة لها، وهي النتيجة التي تتفق تماماً مع الأهداف الاستراتيجية لروسيا في سوريا، إذ يمكن ملاحظة أنه ما من تحرك تركي رئيسي إلا وتسببه محادثة مباشرة عبر الهاتف بين الرئيسين، مما يشير إلى أنه وعلى الرغم من أن كل واحد منهما في الأغلب قد أحاط الآخر علماً بالخطوط العامة للنظام الجديد الذي ينويان

إيجاده في سوريا إلا أنهما مازالا يحتاجان للتأكد من موافقة كل واحد منهما على الخطوات المحددة التي ينوي كل منهما اتخاذها، وإذا ما قدر لسيطرة داعش على شمال شرق سوريا أن تنهار تحت وطأة الهجمات التركية، فلا مفر من قيام سلطة مستقرة نوعاً ما بديلاً عن حالة التشرذم الحالية، وخاصة في ضوء تعزيز تركيا وحلفائها لمواطني أقدامهم في الشمال وفي ضوء قيام تركيا بدور الضامن لحالة الاستقرار في هذه المناطق.

ورأت المقالة أن وصول روسيا إلى سوريا هو الاختراق الاستراتيجي الأكبر لها منذ تلك الأزمان البعيدة حينما وصلت إلى البحر الأسود في عام 1774. فما من شك في أن ذلك يعدل التوازن الاستراتيجي في منطقة شرق المتوسط، حيث يمكنها فعلياً من الإحاطة بتركيا ويؤدي بالنتيجة إلى تشذيب أهميتها الاستراتيجية لدى حلفائها الغربيين، وفي حين كان ذلك يدق نواقيس الخطر بأنقرة في عهود الحكومات السابقة، إلا أن أعين الخبراء والاستراتيجيين في تركيا مركزة بشكل حصري على هدف تصفية خصوم الحلفاء السنة لتركيا داخل سوريا وداخل العراق على حد سواء، ثم بعد ذلك إعادة تكوين هذه المجموعات من جديد على المدى المتوسط لتشكيل كيانات سياسية مستقرة على امتداد الجبهة تعمل بشكل وثيق مع تركيا.

وتوقعت المقالة سيناريو تقسيم سوريا إلى قسمين؛ أحدهما تحت حكم الأسد والآخر «حر» تحكمه تركيا، ويعتمد هذا السيناريو على استمرار التفاهم الروسي-التركي، ويبدو أن الخط الأحمر الذي يتوجب على القوات التركية عدم تجاوزه هو الباب، وهي تلك البلدة الاستراتيجية التي تحتلها الآن قوات تنظيم الدولة وتقع على بعد 55 كيلومتراً من مدينة حلب، وقد وجهت تركيا ضربات هذا الأسبوع إلى قوات حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي) قريباً من بلدة الباب، محبطة بذلك التحركات الكردية المحتملة التي تستهدف الاستئثار بالسيطرة على البلدة.

كما رأيت المقالة أن محاولة تركيا التحرك باتجاه حلب سوف يعرض علاقات تركيا مع روسيا إلى توتر شديد، فبوتين يحتاج إلى التوصل إلى صفقة من نوع ما بشأن المدينة بحيث يتشكل لدى الجمهور التركي انطباع بأن حكومتهم قد حققت مكسباً ما، ولو كان مجرد مكسب رمزي على الأقل، ومن الواضح أن تركيا لا تزال حريصة على احترام الحساسيات الروسية في حلب من خلال الموافقة على إخلاء عناصر جبهة النصرة من المدينة بموجب ما تم الاتفاق عليه خلال محادثة هاتفية بين أردوغان وبوتين.

ويبدو للأتراك أن الشراكة مع روسيا وسيلة يستخدمونها لتحقيق بعض من أهداف سياستهم بعيدة المدى في سوريا، وهو الأمر الذي لم تتمكن الولايات المتحدة من توفيره لهم.

بوتين يتلاعب بالأوروبيين بشأن حلب

نشر معهد «أتلانتك كانوسيل» مقالة (25 أكتوبر 2016) حذر فيها الباحث دانييل ديببتريس من التقليل من شأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي كان عميلاً لجهاز الاستخبارات الروسية ثم أصبح محافظاً ثم رئيس وزراء، وها هو الآن يمضي فترته الرئاسية الثالثة، مما يؤكد أنه داهية ومخطط استراتيجي بارع على عكس ما وصفه أوباما حينما قال أنه « ولد ملول يجلس في مؤخرة الفصل».

ولم يكن هذا التوصيف الخاطئ هو الأول لأوباما بحق بوتين فقد توقع أن تكون سوريا «مستنقعا»، إلا أن بوتين هو الذي جعل من سوريا مستنقعا للتلاعب بالأنظمة الغربية التعددية ليحقق أهدافه، وهذا ما فعله في الأسبوع الماضي حينما اجتمع الاتحاد الأوروبي المكون من 28 دولة لمناقشة رد فعل الاتحاد الأوروبي على الدم الذي تسفكه روسيا في حلب، حيث تمثل عملية فرض عقوبات على روسيا معضلة للأوروبيين، فقد بادر بوتين إلى امتصاص سخط كل من الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند والمستشارة الألمانية ميركل ورئيسة الوزراء البريطانية بإعلان هدنة مدة ثلاثة أيام لإخراج الجرحى من حلب وإعطاء الفرصة لمن يريد مغادرة شرق حلب لإنقاذ نفسه وعائلته ثم مدد الروس الهدنة مدة 24 ساعة إضافية لتجميد فرض العقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي، ونتيجة لتلك المناورة صدر عن الاتحاد الأوروبي بيان غامض وعد بطرح كافة الخيارات حال لم يتوقف العنف في حلب ولم يتم تحديد العقوبات الاقتصادية بالاسم كأداة سياسية يمكن أن يستخدمها الاتحاد، مما يؤكد قدرة بوتين على التلاعب بالأوروبيين.

كما استفاد بوتين من الدول التي تقيم علاقات اقتصادية مع روسيا مثل إيطاليا وسلوفينيا واليونان والتي عملت على ثني بريطانيا وألمانيا وفرنسا بالتلويح بفرض العقوبات، حيث جادل الإيطاليون بأن فرض مزيد من العقوبات على روسيا قد لا يساعد سكان حلب ولن يقنع موسكو بإيقاف قصف المدينة وحينما اختتم الاجتماع لم يكن قد حصل شيء ضد روسيا.

ورأى الباحث أنه إذا كان الجدل في واشنطن ينصب حول إذا ما كان استخدام القوة العسكرية على قوات الأسد سينقذ المعتدلين من الانهيار التام في حلب؛ فإن الجدل المحتدم في بروكسل يدور حول إذا ما كان فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على موسكو سيرسل رسالة واضحة مفادها أن الأوروبيين متحدون في استيائهم من السلوك الروسي، فالسياسيون بطبعهم يحبون تجنب الأخطار ويشعرون بالقلق من نتائج القرارات التي يتخذونها على الشعوب التي يمثلونها، في حين تنزع الأنظمة التعددية إلى تجنب المخاطر من

خلال البحث عن الإجماع لحماية نفسها، وهي أمور يعيها بوتين جيداً.

وذكرت الدراسة أن روسيا تعتبر ثالث أكبر شريك للاتحاد الأوروبي حيث وصلت قيمة إجمالي الصادرات والواردات إلى 210 مليار يورو في 2015، وفي الوقت الذي يحاول فيه القادة الأوروبيون الخروج من الكساد فإن أي شرخ في العلاقات التجارية مع شريك مهم كروسيا ومناقشة فرض عقوبات اقتصادية عليها سيعكر صفو المياه، كما أن صعود اليمين المتطرف في أرجاء أوروبا الغربية يدفع قادة الأحزاب المركزية للتردد في تبني أي سياسة تؤثر على اقتصاد بلدانهم، ويبدو أن بوتين يعي هذه الحقائق الأوروبية جيداً ويستغل ذلك لمصلحته، فمن خلال تعليق القصف على حلب ومنح المعارضة ممرات آمنة يتلاعب بالأوروبيين لتثييمهم عن فرض أية عقوبات على بلاده.

الغارات التركية على أكراد سوريا

ستعمق الخلاف بين أنقرة وواشنطن

نشر موقع «المونيتور» دراسة (20 أكتوبر 2016) أشارت فيه الباحثة أمبرين زمان أن قصف الطائرات التركية قوات الأكراد السوريين المدعومة من قبل الولايات المتحدة، لمنع إنشاء ممر طالما طمع الأكراد بإنشائه، يعرض العلاقات مع واشنطن للتوتر.

ورأى الباحث أن الضربات الجوية التركية تعرقل جهود واشنطن لإحداث توازن بين تركيا ووحدات حماي الشعب الكردية التي تبقى الفصيل الأكثر فعالية في الحلف المناهض لتنظيم الدولة بقيادة الولايات المتحدة، وذلك في الوقت الذي تستمر فيه هذه الوحدات بمحاولة التوسع رغم تحذيرات الولايات المتحدة.

وبعد استعراض المناوشات التي وقعت في الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر الجاري بين الأتراك والأكراد، أشار الباحث إلى أن مدينة «الباب» أصبحت بؤرة التنافس بين الطرفين بسبب موقعها الاستراتيجي، فقوات النظام السوري وقوات المعارضة والمليشيات الكردية جميعهم يتموضعون على مسافات قريبة من مدينة الباب ويطمحون بالسيطرة على المدينة، وإذا نجحت الوحدات الكردية في السيطرة على المدينة فستتمكن من من ربط عفرين بكانتون الجزيرة الواقع تحت سيطرتها، الأمر الذي تعتبره تركيا خطأً أحمر وتعمل في الوقت الحالي على إفساده.

وأشارت المقالة إلى أن هذه هي المرة الثانية التي تهاجم بها تركيا المليشيات الكردية من الجو مما يطرح سؤالاً مثيراً حول علاقة أنقرة بروسيا وبالنظام السوري، ونقلت عن مصادر محلية تأكيدها أنه من غير المحتمل أن يشن الأتراك هجماتهم الجوية دون إبلاغ

لكن الحقيقة هي أن روسيا هي البلد الوحيد الذي لا يعتبر حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، وقد قامت موسكو بتدريب وتسليح المنظمة الكردية منذ سنوات، ومن المستبعد أن تضحي بهذا المخلب مقابل مكسب غير مضمون، لكن قرار تركيا شن عملية عسكرية شمال سوريا قد يعني أن أبسط حادث غير مرغوب فيه تتعرض لها قواتها قد يؤدي لجرها الى انخراط طويل، وبالإضافة إلى التهديد المتصاعد للمصالح التركية في سوريا فإن رغبة أردوغان لدعم صورته الداخلية كزعيم إقليمي وربما عالمي قد تجعل من عرض موسكو للتحالف معها مستساغاً على نحو أكبر لدى أنقرة.

ورجح الموقع أن تستغل أنقرة أية اتفاقية مع روسيا بشأن سوريا لمواجهة التصرفات الأمريكية التي تراها تركيا مضرة لمصالحها، ولا شك في أن قيام روسيا وتركيا بالتوقيع على صفقات كبرى سيضمن عدم وقوع صراع تركي-روسي في سوريا، وقد يفضي ذلك التعاون إلى إيجاد بديل للولايات المتحدة، إذ إن صفقات التبادل التجاري وفي مجال الطاقة ستعزز مجال التفاهم بين البلدين حول الوضع في سوريا، خاصة وأن التصرفات الأمريكية وخصوصاً علاقتها مع الميليشيات الكردية قد دفعت أنقرة للتقارب مع موسكو لحماية مصالحها القومية.

وقد يكون من الصعب التكهّن بما يمكن أن تسفر عنه المحادثات الروسية-التركية حول سوريا في الوقت الحالي، إذ إن الوضع في حلب مشوش بسبب كثرة المنخرطين في ميدان المعركة التي ستحدد نمط العلاقات المستقبلية بين البلدين.

روسيا لن تتفاوض بجدية قبل سقوط

حلب بيد النظام

نشر موقع «أتلانتك كاونسل» دراسة (20 أكتوبر 2016) أشار فيها الباحث دانييل ديبيريس نزوع واشنطن للتقليل من التوقعات بشأن التفاهم مع الروس حول سوريا في الفترة الحالية، كم لا يزال يحافظ على قدر من الغموض عندما أكد أنه قد تم التطرق إلى بعض الأفكار الجديدة مع الروس لكنه لم يكشف عنها، وقد يكون هذا الغموض مبرراً فالصراع في سوريا معقد ومتشابك، ليس فقط لتعدد الأطراف المشاركة فيه؛ بل بسبب صعوبة العمل الدبلوماسي كذلك، إذ إن واشنطن وموسكو تعترفان أنه لا يمكن حل الصراع من خلال استخدام القوة فقط، كما تقران أن التسوية الدبلوماسية هي التي ستوقف القتل لكنهم لم ينجحوا حتى الآن في التوصل إلى وقف إطلاق نار قابل للصمود بين نظام الأسد والمعارضة المعتدلة. وأشار الكاتب إلى أن الجهود المضنية التي بذلها كيري قد كشفت

الروس الذين تسيطر طائراتهم على شمال غرب سوريا، ويبدو أن المخاوف التركية من سيطرة الميليشيات المؤيدة لحزب العمال الكردستاني على حدودها الجنوبية قد فاق على رغبتها بإسقاط الأسد فكان ذلك من الأسباب الرئيسية التي جعلت تركيا تعمل جاهدة على إعادة علاقاتها مع روسيا.

وعلى الرغم من وجود تنسيق روسي-تركي حول سير عمليات «درع الفرات» إلا أن موسكو أبلغت أنقرة بأنها لن تسمح للفصائل الموالية لأنقرة بالسيطرة على الباب لأن ذلك سيشكل تهديداً لدفاعات النظام في حلب، لكن الميليشيات الكردية تعتقد أن روسيا أعطت تركيا الضوء الأخضر لتنفيذ الضربات الجوية من أجل منع قواتها من التوجه نحو الباب مقابل تعهد أردوغان بإخراج «النصرة» من حلب، ولإزالة من غير الواضح إذا كان الرئيس التركي قادراً على تحقيق ذلك، لكنه بات من الواضح أن روسيا ستستفيد من أي تحرك تركي يعمق الخلاف بين أنقرة وواشنطن، ومن المؤكد كذلك أن غارات تركيا على ميليشيات وحدات حماية الشعب ستحقق الهدف الروسي وتعمق الخلاف التركي الأمريكي.

لحفظ ماء وجهها؛ روسيا تغري تركيا

للتحالف معها في سوريا

نشر موقع «ميدل إيست آي» مقالة (13 أكتوبر 2016) رأت فيه أن التقارب الروسي-التركي لا يهدف إلى محاولة نزع فتيل التوتر السابق بين البلدين فحسب، بل ينبع من رغبة روسيا في إنقاذ ماء وجهها جراء ورطتها في سوريا، ونقل الموقع عن محللين أتراك قولهم إن الرئيس الروسي يتوق لسحب قواته من سوريا أو على الأقل أن لا يراها تقوم بمزيد من الانخراط، مكتفياً باستعراض قوته والتأكيد على أن واشنطن ليست صاحبة القرار وحدها، حيث لجأ إلى استخدام الصفقات الاقتصادية مع الأتراك لإغرائهم في التحالف معه.

وأشارت المقالة إلى أنه من من الخطأ تفسير الرغبة الروسية في تشكيل هذا التحالف على أنه نتيجة أزمة اقتصادية تواجهها موسكو، بل الحقيقية هي أن روسيا تعمل على صياغة تحالفات إقليمية ودولية لتعزيز سياساتها التوسعية، وافتتاح المزيد من القواعد حول العالم، ولذلك فهم يستغلون سلسلة الأخطاء التي تقترفها الولايات المتحدة في سوريا والعراق وتركيا لإقناع أنقرة أن حلف الناتو قد تخلى عنها، وتعزز ذلك بدعاية مضللة في هذا الاتجاه، خاصة وأن واشنطن قد اعتمدت على وحدات حماية الشعب التركي واعتبرتها بمثابة ذراعها البرية في المنطقة، مما أزعج أنقرة التي تصنفها كمنظمة إرهابية تتبع حزب العمال الكردستاني.

التنافس الإيراني الروسي للنفوذ على الطائفة العلوية

نشر موقع «يوارسيا ريفيو» دراسة (13 أكتوبر 2016) تناولت أبعاد الصراع الروسي-الإيراني في سوريا، مؤكدة أن التنافس الإيراني-الروسي الكبير على الطائفة العلوية يمثل حلقة أساسية منه، إذ إن أية تسوية سياسية مرتقبة ستقتضي وجود تقاسم طائفي للسلطة، ولا شك في أن العلويين سيشغلون مراكز سياسية ومؤسسية هامة نظراً لوزنهم السكاني الكبير، مما يدفع بروسيا وإيران للتنافس على كسب الطائفة العلوية لضمان المصالح الروسية أو الإيرانية في سوريا وبقاء نفوذهم فيها.

ورأت الدراسة أنه في سياق الاتفاق المحتم لتقاسم السلطة على أساس طائفي؛ سيتوجب على إيران الاعتماد على الطائفة العلوية بدلاً من الشيعة السوريين، وذلك نظراً للمناصب المؤسسية والسياسية العليا التي سيشغلونها باعتبار ثقلهم السكاني، وبذلك ستتمكن إيران من تعطيل أي إجراء قانوني عدائي يمكن أن تتخذه الأغلبية السنية للتقليل من نفوذ إيران، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الخلافات العقائدية بين الشيعة العلوية المهرطقة والشيعة الإثني عشرية الأصولية، فإننا نجد أن النخب العلوية خارج الدائرة الأُسدية معادون لإيران، وبالإضافة إلى خشية الأسد من أن تقوم الطائفة العلوية بالإطاحة به نتيجة اعتماده الكبير على إيران والخسائر التي تكبدتها الطائفية في الصراع؛ فإن الأسد سيرغب باستمرار المصالح الإيرانية مقابل حمايته من العلويين المناوئين لإيران، ولذلك فإن إيران تضغط لملء المناصب العليا التي ستكون مخصصة للعلويين في أي اتفاق قادم بأشخاص من عائلة الأسد، ولا ترغب في تعيين علويين مناوئين لإيران، ولمنع وقوع ذلك ستقوم إيران بمراقبة الطائفة والتخلص من أي علوي معاد لهم، علماً بأن إيران قد نجحت خلال السنوات الخمسة الماضية في استقطاب عدد كبير من العلويين من خلال تشكيل قوات الدفاع الوطني، وحالما يحل السلام في سوريا فإن المليشيات العلوية التي يقدر عددها بنحو 90 ألف مقاتل ستعمل على ضبط الطائفة العلوية.

وفي هذا الصدد أكدت الدراسة أن علويي قوات الدفاع الوطني موالون لإيران بشكل مطلق لأن سلطتهم الجديدة تعتمد على الدعم العسكري والمالي الإيراني، وسيكون بمقدور قوات الدفاع الوطني إجبار العلويين الآخرين على دعم الأسد ودائرته الضيقة. وفي المقابل تريد روسيا أن تلغي النفوذ الإيراني من خلال محاولة

عدم اكتراث الروس بوقف إطلاق النار، ولا شك في أن الفيتو الروسي على مشروع القرار الفرنسي-الإسباني الهادف إلى وقف الأعمال العدائية في حلب كان دليلاً على عدم صدق الروس الذين لا تتطابق رؤاهم حول استمرار المجازر مع الغرب، فما يراه الأمريكيون والأوروبيون والدول العربية كواحدة من أكثر الحروب وحشية في هذا القرن يراه الروس مجرد عملية عسكرية تهدف إلى «مكافحة الإرهاب» وينبغي أن يتم إنجازها بنجاح.

ورأى الموقع أن دعوات الكرملين للعودة إلى طاولة المفاوضات والدعوة لوقف قصير لإطلاق النار هي مجرد ذر للرماد في العيون، وما كان لبشار الأسد أن يحاصر شرق حلب أو الغوطة وغيرها من المناطق لولا الغطاء الجوي الساحق الذي وفرته له الطائرات الروسية، بحيث أصبح النظام السوري معتمد كلياً على القوات الأجنبية لدعم مواقعه على الأرض والحفاظ على ممر دمشق-حمص، ولو كان الروس جادون في وقف إراقة الدماء في حلب لفعلوا ذلك، لكنهم اختاروا مواصلة القصف بدلاً من الاستجابة للدعوات الأمريكية والأوروبية لإظهار بعض من الإنسانية.

ويبدو أن دبلوماسية كيري لن تصل إلا إلى طريق مسدود مع الروس، فقد فشلت اجتماعات سويسرا الأخيرة في التوصل إلى وقف للقتال، ولا شك في أن توقع قيام الروس بإجراء مباحثات جديدة قبل سيطرتهم على كامل حلب يُظهر قصوراً في فهم الطريقة التي تعمل بها الدبلوماسية العالمية، إذ إن الروس يرغبون من خلال السيطرة على حلب بالحصول على المزيد من الأوراق على طاولة المفاوضات ليصيغوا تسوية سياسية تتناسب مع سياستهم.

وبعد مرور عدة أشهر على المباحثات العقيمة مع الروس؛ قد يكون من الواضح لواشنطن ولندن أن موسكو ليس لديها نية للتعاون في وقف القتال، بل هي مستمرة في استنزاف الدبلوماسية الدولية من خلال عرض هदन جزئية لساعات قليلة لذر الرماد في العيون، وقد أكد وزير الخارجية البريطاني جونسون أن هذه العروض لن تنفع مع عدم توقف الروس والنظام عن شن الأعمال العدائية.

ورأى الموقع أن ما تقوم به الولايات المتحدة وبريطانيا في مواجهة روسيا قليل ومتأخر، ولذلك فإن روسيا لا تجد أي مبرر لوقف أعمالها العدائية طالما أن المعركة تسير لصالحها، وليس هناك أي خوف من رد فعل غربي قوي، ومن غير المتوقع أن تبدأ في دبلوماسية جادة إلا بعد أن تحكم سيطرتها على حلب، وعندها سيكون بيد الروس كل الأوراق ولن يكون هنالك الكثير للتفاوض عليه.

كيف أعاد الجيش الروسي ترسيخ وجوده في الشرق الأوسط

نشر معهد واشنطن دراسة (17 أكتوبر 2016) أشار فيها الباحثان أنا بورشفسكايا والكوماندر جيرمي فوغان إلى الحشد البحري غير المسبوق في البحر المتوسط والمصاحب لحاملة الطائرات الروسية «كورنستوف»، والذي يكتسي أهمية أكبر باعتباره دليلاً على استعادة موسكو النفوذ في الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط، فتواجد روسيا المتنامي يمكنها تعقيد حرية المناورة التي تمارسها الولايات المتحدة في المنطقة لدرجة لم تُعرف منذ نهاية الحرب الباردة، ونتيجة لذلك، ستكون واشنطن بحاجة إلى نشر المزيد من الأصول العسكرية في المنطقة من أجل تنفيذ المهام نفسها.

ورأى الباحثان أن الرئيس فلاديمير بوتين يفسر تصرفات الغرب على أنها محاولات لتطويق روسيا والإطاحة به من السلطة، تمشياً مع ما يؤمن به بأن الغرب ينسق لتغيير الأنظمة في جميع أنحاء العالم، فعمل على تعزيز قدرات بلاده العسكرية وأقدم على تنفيذ العديد من التدخلات في الخارج، كما هو الحال في جورجيا، وأوكرانيا، وسوريا، ولم يؤدي اندلاع الحرب في سوريا سوى إلى تضخيم تصور بوتين لهذا الاحتواء حيث عملت الدول الغربية على وقف عمليات نقل الأسلحة الروسية وإمدادها للأسد، ففي يونيو 2012، قامت بريطانيا بالضغط على شركات التأمين لإيقاف سفينة تحمل مروحيات «مي-25» متجهة إلى سوريا، ولم تكن روسيا قادرة على توفير حراسة مسلحة لضمان مرور السفينة المستمر بسبب افتقارها إلى تواجد بحري في المنطقة. كما بذلت واشنطن جهوداً رديفة لوقف الإمدادات الروسية للنظام في تلك الفترة دون طائل.

وقد دفعت هذه السياسة ببوتين للعمل على تكثيف التواجد الإقليمي خلال الحرب في سوريا عبر نشر قواته البحرية مسبقاً في المنطقة، وتطوير علاقات عسكرية مع حكومات مختلفة، والإمساك بزمام المبادرة بشأن قضية الأسلحة الكيماوية، وبناء قواعد عمليات جديدة، حيث قد ضمن بوتين دوراً لجيشه ومجالاً إضافياً للمناورة عبر التطوع للإشراف على تدمير ترسانة الأسلحة الكيماوية للأسد عام 2013.

وفي وقت لاحق، صمّن حقوق الرسو في موانئ قبرص لتوفير دعم على الرصيف البحري لحاملة الطائرات «كوزنستوف»، ورتب أولى التدريبات البحرية المشتركة على الإطلاق بين روسيا ومصر، وأرسل سفناً للتوقف في ميناء الإسكندرية للمرة الثانية فقط منذ عام 1992، كما جدد النفاذ البحري والمبيعات العسكرية إلى الجزائر. وبحلول منتصف أغسطس عام 2016، كانت روسيا تقوم بشن

دمج قوات الدفاع الوطني بقوات الجيش السوري الذي يُعتبر وكيلاً عن موسكو في الحرب الأهلية، وبالطبع فإن بوتين يرى أن التوصل لتسوية سلمية سيمنحه الأفضلية على الولايات المتحدة عند مناقشة قضايا أكثر أهمية تمس الأمن القومي الروسي مثل القضية الأوكرانية، إلا أن التسوية السلمية التي ترعاها روسيا لن تحقق أهدافها، ولن تمنح بوتين النفوذ الذي ينشده إلا إذا حدث من النفوذ الإيراني في سوريا، وهو هدف رئيسي تسعى روسيا لتحقيقه من خلال الحد من قدرة إيران على تجنيد علويين موالين لها في قوات الدفاع الوطني، ولذلك فإن موسكو تعمل على دمج قوات الدفاع الوطني في الجيش السوري، ويبدو أن الصراع بين الطرفين سيكون عسيراً لأن قادة قوات الدفاع الوطني لا يريدون التخلي عن الامتيازات التي يحصلون عليها من إيران.

ولاحظت الدراسة أن التنافس الإيراني-الروسي على الطائفة العلوية يشتد حينما يخبو القتال، أو عندما يتم بذل جهد حقيقي نحو المفاوضات السياسية، ولذلك فإن إيران تسعى لإفساد أي هدنة لتمنع موسكو من التوصل إلى حل لا يخدم مصالحها، وتمنع أية محاولة لدمج قوات الدفاع الوطني بجيش النظام السوري، وهذا ما وقع بالفعل لدى موافقة موسكو على الالتزام بهدنة في سوريا، بينما استمرت المليشيات الإيرانية وجيش النظام في شن المعارك دون غطاء جوي روسي.

وبما أن الكرملن يرغب بالحوار مع الولايات المتحدة حول سوريا على أمل أن يمتد ذلك للتفاوض حول الأزمة الأوكرانية؛ فإن فرص امتناع موسكو عن مواصلة الأعمال العدائية ستكون عالية، وفي حال نجحت المباحثات في تحجيم المصالح الإيرانية فإن طهران لن تتمكن من الاعتماد على قوات الدفاع الوطني للضغط على الطائفة العلوية لاختيار ممثلين موالين لها، و تخشى من نجاح دبلوماسية واشنطن-موسكو لأنها ستؤدي إلى إبعاد قادة قوات الدفاع الوطني عن إيران من خلال تقديم الوعود لهم بأمر أكبر من التمويل والسلاح كأن تعرض عليهم مناصب في مؤسسات الدولة بعد انتهاء الحرب، وبالتالي فإن إيران تتطلع لتحسين وجود وكلائها الشيعة في سوريا من خلال زيادة نسبتهم في التركيبة السكانية السورية، وتدفع بهم لتبوء مناصب رفيعة في مؤسسات الدولة الجديدة، وذلك من خلال الضغط على بشار لمنح الجنسية السورية للمقاتلين الشيعة الأجانب، وكذلك من خلال تشييع الطبقات المتدنية من الطائفة العلوية عبر الإجراءات المادية ودفع مرتبات للمتشييعين.

لما تتمتع به الولايات المتحدة من هيكلية قوة متينة في المنطقة تفوق إلى حد كبير كل ما يمكن أن تستطيع روسيا حشده - فلا يحتاج صنّاع السياسة سوى للإرادة السياسية لاستخدامها، فحين تصل حاملات الطائرات الروسية إلى طرطوس سيتألف أسطول روسيا في البحر المتوسط من حوالي 12 سفينة حربية، مقارنة بنحو 30 سفينة أمريكية تمخر عباب الخليج العربي، وتعتزم واشنطن زيادة هذا العدد إلى 40 بحلول عام 2020. كما أنها تنشر ما بين 100 و125 طائرة قتالية (من طراز أف16- وأف/أف18- وأف15-إي) في المنطقة مقابل 42 قاذفة روسية، ويتوقع أن يرتفع عدد المقاتلات الأمريكية إلى نحو 200 طائرة قادرة على شن هجمات لدى وصول حاملات الطائرات إلى مسرح الحدث. كما يملك الحلفاء الإقليميون أكثر من 400 مقاتلة حربية حديثة أمريكية الصنع خاصة بهم. وبالتالي، فإن على الولايات المتحدة بذل جهود أكبر لتحسين علاقاتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية، وزيادة مجموعة المرافئ التي تزورها في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، ومواصلة التدريبات المتعددة التي تقوم بها مع الدول الحليفة، وبإمكان هذه الخطوات أن تُظهر للحلفاء أن الولايات المتحدة ملتزمة بالمنطقة. ورأى الباحثان أنه على الرغم من قدرات بوتين المحدودة فإنه سيستمر في اختبار الغرب إلى أن يقوم هذا الأخير بصدده، وإذا لم تلعب واشنطن دوراً أكثر نشاطاً في الحفاظ على علاقاتها الإقليمية، سيواصل بوتين الحط من قدرة النفوذ الأمريكي.

هل حان الوقت للتدخل العسكري الأمريكي في مواجهة الأسد؟

نشر معهد الدراسات الأمنية «INSS» دراسة (17 أكتوبر 2016) تناولت تبعات تعليق المحادثات مع روسيا بشأن التوصل لوقف إطلاق نار في سوريا وإلغاء مشروع إنشاء مركز تعاون استخباراتي مشترك لضرب القاعدة وتنظيم الدولة، وذلك في أعقاب تصعيدها عمليات القصف في سوريا، مؤكدة أن تصريحات المسؤولين الأمريكيين احتوت إيضاحاً عن سبب فشل جهودهم السياسية نتيجة القصف الجوي الروسي ودعم سياسات التجويع والتهميش لضمان بقاء النظام والحفاظ على نفوذها في المنطقة.

وانتقدت الدراسة نمط سياسة إدارة أوباما الحالي الذي يقوم على مبدأ «الحصول على كل شيء أو لا شيء» على الصعيدين السياسي والعسكري، مما أدى إلى حرمان الولايات المتحدة من الاستفادة من إمكانية التصعيد العسكري المفيد لأغراض حل الأزمة، فعلى مدى السنوات السابقة عرضت الإدارة الأمريكية خيارات عسكرية صارمة

هجمات جوية في سوريا باستعمالها قاذفات القنابل من طراز «تي يو22 أم3» التي كانت تُقلع من قاعدة همدان الجوية في إيران، مما يدل على التزام بوتين بإستراتيجيته العسكرية المقترنة بتحسين العلاقات مع طهران وقبرص ومصر والجزائر وغيرها من الدول، بحيث أصبح ميناء طرطوس السوري يمثل مركز شبكة لوجستية يصل امتدادها إلى الإسكندرية وليماسول وربما الجزائر العاصمة. كما أن التحسينات التي تم إدخالها إلى الجيش الروسي ساهمت في توسيع خيارات بوتين، فقد نفذت قواته حملة جوية مكثفة في سوريا، وشنت ضربات اعتراضية باستخدامها صواريخ جواله تم إطلاقها من السفن والغواصات، وفرضت سيطرتها على المجال الجوي بواسطة منظومات دفاعية متطورة (إس300- وإس400-)، كما استخدمت منظومة الحرب الإلكترونية «كراسوخا4-» للتضليل على الطائرات الأمريكية بدون طيار، ويبدو أن الجيش الروسي قوياً حالياً بما فيه الكفاية للحفاظ على موقف بوتين الجديد ومكانته في الشرق الأوسط، خاصة وأن إستراتيجية بوتين تعمل على إنشاء مناطق عازلة افتراضية على طول الحدود الروسية، من البلطيق إلى البحر الأبيض المتوسط، وتتماشى هذه المقاربة مع تاريخ روسيا، فطوال قرون شعر الكرملين أن التوسع الروسي يستلزم مناطق عازلة، مما أدى إلى خلق دائرة ذات استدامة ذاتية: كلما زاد عدد الأراضي التي تستحوذ عليها روسيا، زاد شعورها بعدم الأمان، وزاد سعيها إلى إنشاء مناطق عازلة.

وأشار الباحثان إلى أن حاملات الطائرات الروسية الوحيدة «كوزنستوف» قديمة، ومعرضة لاندلاع النيران على متنها، وبالكاد يمكنها مجاراة حاملات الطائرات الأمريكية العشر الموضوعة في الخدمة والتي تم إعدادها بشكل جيد للاستخدامات المكثفة في كل نزاع دولي تقريباً منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أن إرسالها إلى المتوسط يمثل أهمية كبرى لأسباب رمزية وعسكرية على السواء، وما أن تبدأ موسكو بإصدار أوامر بشن ضربات من على سطح حاملات الطائرات الصديء، فسوف تنضم إلى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا باعتبارها القوى البحرية الوحيدة في العالم منذ نهاية الحرب الباردة، مؤكداً أنه ليس ثمة حاجة لأن تكون روسيا متساوية مع أمريكا على الصعيد العسكري أو الاقتصادي لكي تشكل تحدياً حقيقياً للمصالح الغربية.

ولكي تكتسب واشنطن «مكانة في اتخاذ القرار» في أي أزمة مستقبلية وتؤمن مصالحها التي لا تزال كبيرة في منطقة بالغة الأهمية، ستحتاج إلى تعزيز مبادراتها العسكرية والدبلوماسية الحالية في المنطقة. ويعني ذلك إحياء العلاقات الراكدة، وطمأننة الحلفاء، والعمل بشكل حازم للحفاظ على أهميتها في الواقع الجديد، ونظراً

وهنا تظهر مصالح إسرائيل التي تستهدف للتقليل من الضرر المتراكم الذي أصاب صورة الولايات المتحدة في المنطقة وفي العالم، حيث يعتبر مظهر القوة الأمريكية حجر زاوية مهم للأمن القومي الإسرائيلي، كما أن لإسرائيل مصلحة لمنع قيام إيران بتعزيز وتوطيد موقفها ووضعها من خلال وكلائها القريبين من الحدود الإسرائيلية كما أنها مهتمة لمنع وصول السلاح الروسي المتطور، وخصوصاً أنظمة الدفاع الجوي المتقدمة لقوات النظام السوري والقوات المتحالفة معه كحزب الله وإيران، وفي هذا الصدد فإن إسرائيل عرضة للتأثير السلبي للضربات الأمريكية المحتملة وينبغي أن تستغل وجود قوات اتصالات لها مع روسيا للتقليل من الضرر، كما يمكنها دعم الولايات المتحدة من خلال طريقة ناعمة تقدم من خلالها المعلومات الاستخباراتية والخبرات لتسهيل التفوق العمليات الجوية وتخفيض المخاطر دون مشاركة مباشرة في القتال، بما يتوافق مع سياسته عدم التدخل الحالية التي تنتهجها في سوريا، إذ إن تقديم روسيا أنظمة دفاع متطورة للنظام السوري أو «حزب الله» سيجر إسرائيل إلى الحملة الأمريكية حال قررت منع حدوث ذلك من خلال القيام بضربات استباقية، كما ينبغي على الولايات المتحدة أن تقوم بحملة لمحاكمة بشار الأسد على جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي اقترفتها.

المأزق الأمريكي مع بشار الأسد

نشر موقع «ناشيونال إنترست» ورقة (17 أكتوبر 2016) أشار فيها الباحث روبرت كابلان إلى أن أحد أهم مبادئ الواقعية: «الفوضى أسوأ من الظلم»، فالظلم يعني أن العالم ناقص بينما تعني الفوضى أنه لم يعد هنالك عدل، ويحاول الباحث تطبيق هذه النظرية على بشار الأسد الذي مارس الظلم الذي يرقى إلى درجة جرائم ضد الإنسانية، لكنه يرى أنه ليس من الضروري أن يؤدي رحيل الأسد إلى تحسن الوضع في سوريا، إذ إن سقوط بشار قد يؤدي إلى حالة أكبر من الفوضى ووقوع المزيد من الخسائر بدلاً من وقفها.

ورأى الباحث أن رحيل الأسد سيؤدي إلى زيادة حظوظ المتنافسين للسيطرة على سوريا ولن يُلقى المعارضون سلاحهم حال رحيله وسيستمرّوا بالقتال، وعندها من الممكن أن يكون مصير الوضع الإنساني لدمشق كمصير الجحيم الحلبي ويمكننا القول أن الأسد الذي تولى السلطة عن أبيه في 2000 هو نفسه الطائفة وهو نفسه الدولة أو بعبارة أخرى ما بقي من الدولة وهو الوحيد الذي ربما كان قادر على توحيد أركان الطائفة والنظام، كما أن

مثل القيام بالغزو البري أو إنشاء مناطق حظر طيران، لكنها استبعدت ذلك فيما بعد وكانت النتيجة التراكمية من وراء السياسة الأمريكية منح النظام والروس خيارات تفضيلية مريحة تمنحهم هدن يتم الاتفاق عليها لفترة ومن ثم العودة إلى مهاجمة فصائل المعارضة على مبدأ: «ليس أمامكم من خيار سوى الأسد أو أن تنشأ دولة للسلفية الجهادية» مما يعني الاستمرار بشن الهجمات على مناوئي الأسد وحاضنتهم الشعبية من خلال استخدام التفوق الجوي ومواصلة تجاهل قيم ومبادئ القانون الدولي لأجل السماح للأسد الاستمرار ليحكم ما تبقى من سوريا وسكانها ومواصلة القتال ضد جيوب المقاومة المتبقية.

ورأت الدراسة أن صورة الضعف التي ارتسمت بها الولايات المتحدة على خشبة المسرح السوري قد أدت إلى عواقب سيئة وسيكون له تأثير عكسي ذلك لأن عدم الرغبة الأمريكية الحالية لاستخدام القوة بشكل محدود ربما سيحتم عليها في المستقبل استخدام قوة مفرطة في سوريا أو في ساحات حرب أخرى، ويبقى الخيار الأنسب للأزمة الأمريكية الحالية وللغرب عموماً وضع استراتيجية مشتركة تستفيد من تفوق القوة العسكرية الأمريكية ومن التفوق العام في مختلف المجالات، وخاصة فيما يتعلق بتخفيف حدة العنف وإنقاذ الأرواح وتقديم المساعدات الإنسانية وجلب الاستقرار للسكان والحد من تدفق الهجرة وإصلاح أحوال الناس اليومية، ومن خلال هذا الإطار من الممكن تجريد الأسد من القوى الجوية والدفاع الجوية التي تمده بالتفوق العسكري على أعدائه وتجريده من الشعور بالحصانة مما سيظهر لنظام الأسد وراعيه الروسي أن خيار التوصل للتسوية لم تعد تمنعه حرية العمل العسكري

وحتى الدراسة واشنطن على البدء بعمليات جزيئية ضد دفاعات النظام السوري، بعد إنذاره بعدم الطيران في مناطق معينة، ومن الممكن أن يتم بعدها مهاجمة المطارات أو تحييد كامل التشكيلات كالمروحيات وبنفس الوقت أو بشكل منفصل مهاجمة الدفاعات الجوية السورية التي تهدد حرية حركة الطائرات الأمريكية مثل صواريخ أرض جو طويلة المدى أو مهاجمة كافة التشكيلات الدفاعية، وسيؤدي تعطيل القوى الجوية والدفاع الجوي لنظام الأسد إلى زيادة العبء على العمليات والمصادر الروسية وسيفرض على موسكو تحمل تكلفة إستراتيجية، وسيكون من المستبعد أن تنجرّف نحو مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، كما من الممكن أن تقوم روسيا بالقيام بتسليم أنظمة دفاع جوي متطورة إس - 300 وإس - 400 لقوات الدفاع الجوي السورية أو لمجموعات مختلطة.

خيارات «الخطة البديلة» في سوريا

تتخطى المواجهة العسكرية الفورية

نشر معهد واشنطن دراسة (6 أكتوبر 2016) تناول فيها الباحثان جيمس جيفري وأنا بورشفسكايا بدائل إدارة أوباما لمسعاها الذي مُني بالفشل للتوصل إلى تسوية سياسية في سوريا، مؤكداً أنه في ظل غياب أية «خطة بديلة» تمارس ضغوطاً على موسكو، فإن أهداف واشنطن لن تتحقق على الأرض،

وبعد استعراض عجز الإدارة الأمريكية وترددتها في الملف السوري منذ اندلاع الأزمة عام 2011؛ رأى الباحثان أن الإدارة الأمريكية تحتاج إلى سياسة جديدة، تستوعب الخطر الفريد الذي تشكله تحركات موسكو في سوريا، فقد تفادت عمليات بوتين العسكرية تنظيم «داعش» إلى حد كبير، بل أسهمت في تقويته من خلال استهداف خصومه الأكثر اعتدالاً، ويبدو أن نهج أوباما المتحفظ في الشرق الأوسط قد شجع بوتين على التخلي عن قواعد اللعبة في المنطقة. وإذا كان بإمكانه تجاهل المصالح والهيمنة الغربية في منطقة ما، فبإمكانه تجاهلها في أي منطقة أخرى، مما يكشف عن درجة خطيرة من عدم القدرة على التنبؤ بما قد يحصل خلال هذه المنافسة.

وبدلاً من تصعيد الموقف على الفور رأت الدراسة أنه يمكن استعمال كافة عناصر القوة لدفع روسيا وإيران ونظام الأسد نحو مأزق باهظ التكاليف، وذلك من خلال وضع حد تام ونهائي للحوارات ذاتي النتائج العكسية بين وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ونظيره الروسي سيرجي لافروف، وتزويد المعارضة في سوريا بالأسلحة النوعية مع التأكيد على أن خطر انتشار الأسلحة هو أقل خطورة اليوم لأن التقنيات الجديدة تخوّل واشنطن تعقب الصواريخ المنقولة ومنع استخدامها لإسقاط طائرات تجارية، بالإضافة إلى الموافقة على عرض تركيا القاضي بتوسيع المنطقة الآمنة التي أنشأتها في شمال سوريا لإيواء اللاجئين وتوفير إمدادات الإغاثة وتقوية المعارضة، و حماية هذه المنطقة بأنظمة اعتراضية، بما فيها صواريخ باتريوت المضادة للطائرات وبطاريات أرض-أرض لـ «النظام الصاروخي التكتيكي للجيش» («أناكامز») الموجودة في تركيا، وطائرات «أف 22» الخفية المقاتلة لتنفيذ دوريات داخل المنطقة.

كما اقترحت الدراسة إسقاط الإمدادات الإنسانية فوق حلب وغيرها من المناطق المحاصرة، إذ إن استخدام أقوى جيش في العالم للقيام بها من شأنه أن يبعث بالرسالة الصحيحة حول أولويات الولايات المتحدة، ويمكن كذلك اتخاذ تدابير دبلوماسية بحق روسيا ونظام الأسد وإيران بسبب دورهم في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية والتسبب بتدفق اللاجئين بأعداد هائلة ودعم الإرهاب، ويتعين

إسرائيل لا تزال تستفيد من وجود بشار في الحفاظ على الاتفاقيات المبرمة مع والده.

كما تعرض الكاتب للحديث عن المخاطر الكامنة في دفع بشار للاستماتة في الحفاظ على منصبه خاصة وأنه لا يزال في عنفوان السلطة، وسيؤدي زول حكمه إلى إيقاظ الكثير من التناقضات والمناذاة بتدمير الدولة اليهودية، وبسبب ضعف الهويات الوطنية في سوريا والعراق وليبيا فإن أنظمتها اعتمدت على الاستبداد واقتاتت على الكراهية، وكما يبدو في فترة حكم بشار فإن مأساة العرب لم يكن سببها غياب الديمقراطية بل غياب «المستبد المستنير»، ويبدو أن فكرة جلب الديمقراطية بين عشية وضحاها على المجتمعات التي تحكمها أنظمة بعثية أو ما يشبهها ليست سوى وهم، فهناك العديد من العوامل التي تمنع الدول العربية من حذو أوروبا الشرقية والانتقال إلى حالة من الديمقراطية، وتزداد الأمور سوءاً أكثر مما نتخيل حال تم استبدال المستبدين فجأة ففي العراق عمت الفوضى الشاملة بعد الإطاحة بصادم، وفي سوريا فإن الفوضى لم تكتمل بعد نظراً لأن النظام لا زال يمسك بالكثير من المناطق، وبالطبع فإن بروز تنظيم الدولة على سبيل المثال هو نتاج الفوضى ولذلك فقد رأى الكاتب أن استتباب النظام مقدم على محاربة الظلم.

وأشار الباحث إلى أن داعمي الأسد من الروس والإيرانيين سيبدلون ما في وسعهم لإبقاء بشار في منصبه، والروس في وضع جيد لأنهم لا يقاثلون لتغيير نظام قائم وإنشاء نظام آخر جديد، بل يقتصر دورهم على شن عمليات من الجو لمجرد الحفاظ على النظام القائم الذي يعمل من خلال نظم إدارية وأمنية لا تزال قائمة، كما أنه يعتبر أن الطريق الذي يوصل لهزيمة تنظيم الدولة ينبغي أن يمر عبر محطتي طهران وموسكو، وسيكون من الصعب على واشنطن التحكم بمآلات الأمور في حال تولت المعارضة الحكم، ومن المؤكد أن الوضع غير ميسر منه طالما تغاضت واشنطن عن المثاليات الأخلاقية، فلا شك أن الأسد جزار بغض إلا أن الأمر لا يقف على سوريا أو روسيا فحسب، فهناك أيضاً تركيا وإيران والسعودية وهنالك عشرات الفصائل والحقيقة فإن إحلال السلام بعد الأسد سيكون مستحيلاً دون وجود كتائب جاهزة للانتشار من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

واختتم الكاتب القول أن سوريا تعتبر تركة بعثية حكمتها بعقيدة خرقاء جوفاء سعت لتغليب الشقوق الدينية والعرقية والطائفية بنموذج الاقتصاد والبطش الشيوعي، فكانت بضاعة حاول كل من حافظ وصادم أن يقدموها للعرب بدلاً من بناء المجتمعات المدنية، مما جعل الشام والعراق أخطر مما كانا عليه في فترة الاستعمار.

المدينة.

وبعد استعراض وضع هذه البلدة خلال الفترة 2011-2016؛ رجح الباحث أن يكون العديد من أهلها متعاطفين مع التنظيم المتطرف، فمنذ عام 2003، توجه العديد من الشباب من مدينة الباب إلى العراق لقتال القوات الأمريكية. وفي الآونة الأخيرة، واجه التنظيم معارضة محلية في الباب أقل من تلك التي واجهها في منبج، إلا إنه من الواضح أن جيش النظام يمتلك الكفة الراجحة بعد استعادته السيطرة على مطار كويرس العسكري، بحيث أصبحت على بعد عشرة كيلومترات فقط جنوب مدينة الباب، لكنه لم يحاول السيطرة عليها حيث يولي أهمية أكبر لاستعادة مدينة حلب.

وثمة مصلحة مؤكدة للنظام وحلفائه في السيطرة على الباب قبل قيام المعارضة التي تدعمها تركيا في السيطرة على المدينة، فعلى الرغم من أن المسؤولين العسكريين السوريين والأتراك قد اجتمعوا الشهر الماضي في بغداد وتوصلوا إلى «تفاهم» حول الدور التركي شمال حلب، إلا أن دمشق وأنقرة لا تزالان تتنافسان في ما يتعلق بالمصير العام لشمال سوريا. وإذا ما سيطرت المعارضة على مدينة الباب، فإنها لن تشكل تهديداً لحلب فحسب، بل يمكنها كذلك التقدم نحو الرقة وأجزاء أخرى من وادي الفرات، كما أن السماح للشوار بالسيطرة على الباب بينما يتمركز الجيش على بعد بضعة كيلومترات فقط، يعتبر علامة على الضعف.

كما استعرضت الدراسة إمكانية أخرى تتمثل في سماح النظام لـ «قوات سوريا الديمقراطية» بالسيطرة على الباب، إذ يمكن لممر صغير، تسيطر عليه هذه القوات يمتد من منبج إلى الباب وإلى عفرين أن يكون بمثابة حاجز دفاعي شمالي حلب، وربما يردع المعارضة عن مهاجمة الجيش، وربما يعتقد النظام أنه لا يمكنه السيطرة على مدينة الباب بسهولة لأن الأغلبية العربية السنية المحلية ستعتبر الجيش وقوات الميليشيا المرتبطة به محتلين من الطائفة الشيعية. وفي المقابل، فإن مزيج المقاتلين العرب السنة والأكراد الذي يشكلون «قوات سوريا الديمقراطية» ربما يكون أكثر قبولا من قبل السكان.

أما فيما يتعلق بقوات المعارضة، فقد رأى الباحث أنها ستواجه مصاعب عديدة، إذ إن عددها لا يتجاوز 1000 إلى 1500 مقاتل، ينتمي أغلبهم إلى محافظة إدلب غرباً، ولا يتمتعون بأية صلات حقيقية مع السكان العرب المحليين، كما أن هذه القوات لا يمكنها التقدم دون مساعدة المدفعية والدعم الجوي من تركيا،

استغلال المخاوف الأوروبية بشأن اللاجئين وجرائم الحرب من أجل إبقاء العقوبات المفروضة على موسكو والمتعلقة بأوكرانيا بل حتى تشديدها، والإطاحة بمشاريع أنابيب الغاز الروسية المثيرة للجدل على غرار «السييل الشمالي 2» و«السييل التركي»، وذلك بالتزامن مع تعزيز الهجمات ضد تنظيم «داعش» إذ سيُظهر عزمًا أمريكيًا ويسمح بتحوّل الاهتمام والقوات بصورة أسرع نحو مواجهة موسكو وطهران واستباق أي هجوم مضاد إيراني محتمل ضد العملية التي تدعمها الولايات المتحدة لاستعادة الموصل في العراق.

ورأى الكاتبان أن المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطوات فعلية وحقيقية ولكنها محدودة. وفي حين أن مثل هذا النوع من المقاربة الشاملة لـ «مبادئ الدبلوماسية البسيطة والأساسية» لا يضمن تحقيق الأهداف بالطريقة المنشودة، غير أن هذا الشك مقبول نظراً إلى المخاطر المحدودة والبدايل الأسوأ. وحتى الآن، كانت الولايات المتحدة تتفاوض من موقع ضعف بدلاً من محاولتها زيادة الزخم، مما شجّع بالتالي على تنفيذ الأعمال العدائية التي قام بها بوتين وجعل الموقف أكثر خطورةً وزعزعةً من أي وقت مضى. وبمجرد ارتفاع التكاليف بالنسبة لروسيا وغيرها من الجهات الفاعلة، سيكون بإمكان واشنطن التفاوض مجدداً، لكن هذه المرة بما يكفي من النفوذ - ربما من أجل التوصل إلى تسوية سياسية قابلة للتطبيق في سوريا.

من سيستولي على مدينة الباب؟

نشر معهد واشنطن دراسة (5 أكتوبر 2016) تحدث فيها الباحث فابريس بالونش عن بلدة «الباب»، التي تشكل آخر مدينة كبرى تقع تحت سيطرة تنظيم «داعش» غربي الرقة، وعن الجهة التي يُتوقع أن تستولي عليها أولاً.

فوفقاً للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يجب على المعارضة السورية تحرير الباب بمساعدة الجيش التركي الذي دخل بالفعل الأراضي السورية وهو على بعد ثلاثين كيلومتراً فقط عن المدينة، بيد أن التطورات العسكرية على الأرض تشير إلى سيناريو مختلف. ففي 3 أكتوبر، استولت «قوات سوريا الديمقراطية» التي يهيمن عليها الأكراد على بلدة العريمة، معقل تنظيم «داعش» على الطريق من منبج، على بعد عشرين كيلومتراً فقط شرقي الباب، في حين تقدمت وحدات أخرى من «قوات سوريا الديمقراطية» إلى مسافة عشرين كيلومتراً غرب المدينة. وفي الوقت نفسه، يتمركز الجيش السوري على بعد عشرة كيلومترات فقط جنوب

بسرعة، الأمر الذي يمكن أن يضر بالعلاقات مع الأكراد، الشريك الرئيسي للولايات المتحدة في مكافحة تنظيم «داعش» حتى الآن.

الطريق إلى الجحيم في العراق وسوريا

نشر مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية دراسة (6 أكتوبر 2016) أشار فيها الباحث أنتوني كوردسمان إلى أنه ليس هنالك خير من وراء الانقراض التي خلفها انهيار الاستراتيجية الأمريكية في سوريا، فالأمور تزداد سوءاً في الحرب السورية التي تعتبر من أشنع الحروب في العصر الحديث، وقد رحبت روسيا وإيران والنظام السوري على حساب الولايات المتحدة وحلفائها، ولا يوجد هنالك سيناريو ينبئ بنهاية هذه الحرب ولا نهاية الاصطفاف الطائفي والعرقي ولا بنهاية الإرهاب والتطرف، ويواجه أوباما خيار البطء العرجاء أو التصعيد غير المحمود العواقب وعلى الأرجح ستصبح الأمور أكثر سوءاً في الفترة التي تسبق تسلم الإدارة الأمريكية الجديدة.

وأشار كوردسمان إلى العديد من الدروس التي ينبغي على الولايات المتحدة تعلمها، منها: ضرورة دمج الأبعاد المدنية والعسكرية للحرب، والدرس الثاني أن استخدام القوة لا يعتمد على حجمها لكن على إذا ما كانت حاسمة بما يكفي لهزيمة العدو، فإدارة بوش استخدمت قوة هائلة دون وجود أهداف مدنية واضحة ففشلت في مهمة «بناء الدولة»، أما في سوريا فقد اختار أوباما استخدام الحد الأدنى من القوة، ولا زال يكرر فكرة عدم وجود حل عسكري للوضع في العراق وسوريا.

والحقيقية في أن الإدارة الأمريكية تقوم بذلك لأنها ليست مستعدة لتحمل الخسائر والتكلفة التي تترتب على القيام بنشر القوات البرية الأمريكية مرة أخرى ولم يكن من الواضح إذا ما كان هذا التدخل الجديد سيحظى بتأييد داخلي في العراق وسوريا المقسمتين على نحو عميق و يعتبران الى حد ما عدائيتين للولايات المتحدة.

ورأى كوردسمان أنه إذا كانت إدارة بوش مذنبه لاستخدامها القوة المفرطة دون إيجاد بُعد مدني عملي فإن إدارة أوباما مذنبه لاستخدامها قوة غير حاسمة بدون أي جهد مدني مفيد على الإطلاق، وقد فشلت كلا الإدارتين في معالجة الواقع الذي تترتب على قيامهما بدعم القوى المكافئة لدول فاشلة، إذ أنه لن يضمن تحقق نصر دائم إلا القيام بعملية عسكرية مدنية فاعلة.

وفي حين كان بوش يسعى لتحقيق حلم المحافظين الجدد عبر الإطاحة بصدام حسين وسيادة الديمقراطية وتعزيز القيم المشتركة في العراق، فإن أوباما كان لديه نفس الحلم حول تأثير «الربيع

ومن غير الواضح مدى استعداد أنقرة للمضي قدماً في هذا المجال، فقد أشار بعض المسؤولين الأتراك سراً إلى أن أنقرة قد لا ترغب في إرسال قوات إلى عمق سوريا، وذلك ربما لأن أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتفقا على ما يبدو على بعض الخطوط الحمراء الضمنية حول الحدود التي سيصل إليها كل منهما في الشأن السوري. ويبدو من غير المرجح أن يكون بوتين سعيداً من الوجود التركي داخل الباب بحيث تكون قوات تلك البلاد قريبة جداً من حلب، التي تلتزم القوات الروسية بشدة باستعادة السيطرة عليها.

أما فيما يتعلق بالأكراد فإن «حزب الاتحاد الديمقراطي» السوري الكردي، الذي يهيمن على «قوات سوريا الديمقراطية»، لا يزال يأمل بتوحيد مقاطعاته الحدودية وتحويلها إلى دويلة أعلنها بنفسه تحت اسم كردستان السورية (روج آفا). ووفقاً لذلك، يتقدم مقاتلو «قوات سوريا الديمقراطية» باتجاه مدينة الباب من جانبين، ففي 3 أكتوبر، تقدمت هذه القوات 20 كيلومتراً غرب المدينة، في حين تقدمت وحدات «قوات سوريا الديمقراطية» من عفرين على مسافة مماثلة في هجوم معزز من قبل عمليات النظام والعمليات الروسية، ويرغبون في الحصول على تعهدات أمريكية وروسية بتمكينهم من تشكيل إقليمهم المستقل.

ويمكن القول أن استمرار سيطرة التنظيم على الرقة يخدم مصالح الوحدات الكردية على المدى القريب: إذ يعطي «حزب الاتحاد الديمقراطي» مداخيل استراتيجية لتعزيز هدفه المتمثل في إقامة كردستان سورية موحدة، كما يساعد على استمرار نظام الأسد في تصويره للحرب على أنها معركة ضد الإرهابيين، وإذا كان لا بد من سقوط مدينة الباب، فسيكون من مصلحة تنظيم «داعش» أن يسيطر الجيش السوري أو «قوات سوريا الديمقراطية» على المدينة بدلاً من سيطرة المعارضة عليها، فالجيش أضعف من أن يشن حملة شرقاً على وادي الفرات في أي وقت قريب، أما بالنسبة لـ «قوات سوريا الديمقراطية»، فإنها ستكون أكثر انشغالاً بالدفاع عن ممر عفرين-كوباني من انشغالها في السيطرة على الرقة، المدينة التي لا تتمتع هذه القوات بأي مصلحة في الاستيلاء عليها.

وهذه السيناريوهات تترك واشنطن مع خيارين بديلين بارزين: دعم تقدم «قوات سوريا الديمقراطية» في مدينة الباب والمخاطرة باستعداد الأتراك، أو الضغط من أجل شن هجوم قوي من قبل قوات المعارضة تدعمها تركيا من أجل السيطرة على المدينة

الفساد وسوء الإدارة وفشل التنمية والسياسات الاقتصادية، وقد أسهم «الربيع العربي» في جعل الأمر أكثر سوءاً، وذلك بالتزامن مع ضعف الدور الأمريكي وتنامي الدور الروسي، مما يجعل المنطقة أمام ثلاث سيناريوهات: أن يطارده الدب الروسي الولايات المتحدة، أو أن تطارده الولايات المتحدة، أو ينتهي الأمر إلى المواجهة مستمرة، علماً بأن حل القضية السورية لن يجلب لبوتين التيسير وحلحلة الأمور في مواضيع اهتماماته الرئيسية التي تتعلق بمكانة روسيا ونفوذها وسيطرتها على أوكرانيا وغيرها من الدول المجاورة، ولم يكن بوتين ليبدأ بحرب باردة جديدة لو لم يرَ أنه بإمكانه تحقيق مكاسب رئيسية مقابل تكلفة ومجازفة متدنية حيث أصبحت موسكو لاعباً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولم تكن التكلفة التي قدمتها عالية.

ونتيجة لذلك فقد رأى كوردسمان أن الإدارة الجديدة ستكون أمام ثلاثة حقائق: أولها أن روسيا خصم إستراتيجي كبير وستبقى كذلك طالما بقي بوتين في منصبه، ثانياً: لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتجه لآسيا وتبتعد عن أوروبا وعن الشرق الأوسط في الظروف الحالية، وثالثاً: ينبغي الانخراط في سوريا لاحتواء النفوذ الروسي علماً بأن الخيارات الأمريكية ليست جيدة في هذه الحالة، خاصة وأن روسيا ليست في وضع العالق في المستنقع ولا تواجه مشاكل كبرى ولا تبحث عن استقرار سوريا أو منطقة الشرق الأوسط، ولذلك فإنه سيتوجب على الرئيس القادم مواجهة تركتين لكل من العراق وسوريا ويبدو أن اللعبة الكبرى ستنتقل من جنوب ووسط آسيا إلى الشرق الأوسط من جديد.

المصالحات تكتيك الأسد للتخلص من

معارضيه

نشر معهد «أتلانتك كاونسل» دراسة (20 أكتوبر 2016) تحدث فيها الباحث حسام جيلوي عن قيام النظام بقصف مناطق جديدة في محيط العاصمة دمشق بعد تهجير داريا، وذلك على الرغم من وجود اتفاق هدنة دائمة بين قواته وفصائل المعارضة منذ عام 2014، يقضي بعدم التعرض للمناطق السكنية والنازحين، مقابل وقف قوات المعارضة هجماتها على مواقع النظام العسكرية.

وبينما ساد الهدوء على هذه المناطق طيلة الأعوام الماضية، فاجأ النظام الأهالي بقصف أحيائهم، واشترط إخراج المقاتلين وأسرههم نحو الشمال السوري، والسماح بدخول قواته كشرط لوقف القصف الجوي والمدفعي، ويعتبر ذلك استكمالاً لسياسة الأسد في التخلص

العربي» في سوريا وكان يأمل أن يجلب المعتدلون الذين لا خبرة لديهم في الإدارة والسياسة أو التنمية النظام والتقدم لسوريا، فالمعتدلون الأغرار الذين ليس لديهم قوة عسكرية يخسرون أمام المتطرفين وأمام أولئك المسلحين والمتسلطين، فحلم بوش بدمج شيعة المنفى مع العراق والقيام باجتثاث البعث تجاهل حقائق التوتر القائم بين السنة والشيعة وتجاهل العامل الكردي والحضور الإيراني الذي يسعى لتحقيق أهدافه الإستراتيجية، وافتقدت إدارة بوش للإرادة والدافعية لخلق دولة فاعلة، بينما حاولت إدارة أوباما أن تقف جانباً بينما كان الواضح في العراق وسوريا أخذ في التدهور المستمر، ولم تتمكن الإدارة الأمريكية من إيجاد طريقة لردم الهوة بين الشيعة والسنة والأكراد أو حتى معالجة المشاكل الداخلية للفصائل المختلفة من حيث الانقسامات ووجود الفاسدين.

ورأى الكاتب أن إدارة أوباما لا توضح رؤيتها لما سيحصل في العراق حال هزيمة تنظيم الدولة، وكيف سينعم العراق بالأمن إذا لم تنعم سوريا به، وما هو الدور الذي ستلعبه إيران حاملاً تحققت مطالبها بالاستغناء عن القوات الجوية الأمريكية و عن تدفق السلاح الى العراق، وبالنسبة لسوريا فإن الإدارة الأمريكية لم تواجه الفوضى المتعاظمة على الصعيدين الأمني والمدني، ولم تكن ترغب بالاعتراف أن الكرد مقاتلون فاعلون لكنهم منقسمون وليسوا قوميون معتدلون، ولم توضح الإدارة الأمريكية كيف يمكن لأي وقف لإطلاق النار أن يؤدي قيام حكومة عملية تتعامل مع الحقد والكره الناجم عن الحرب وكيف ستتعامل مع خمسة ملايين مهجر في الخارج وسبعة ملايين نازح في الداخل وكيف ستتعامل مع اقتصاد ما عاد ينتج سوى ما نسبته 20 الى 25 % من الإنتاج قبل نشوب الحرب، فالعراق مقسم ومفلس بينما الوضع في سوريا ميؤس منه وليس لدى سكانها أمل في التعافي.

وفي مقابل تنامي نشاط تنظيم الدولة المتطرف؛ وسعت إيران من نفوذها في لبنان والعراق وسوريا، في حين باتت تركيا تتدخل بفاعلية في حرب الأكراد في سوريا، لكنها فشلت في إيجاد قاعدة نفوذ في العراق ويبدو أن دورها في سوريا يقتصر على تسليح الفصائل السورية أكثر من ممارسة تأثير كبير على هذه الفصائل، كما أن هزيمة تنظيم الدولة في معاقلة في الرقة والموصل قد ينجم عنه خلطات جديدة من المتطرفين السنة في العراق وسوريا وستشهد التحالفات العرقية والطائفية في كلا البلدين على الأغلب مزيد من الانخراط التركي والإيراني حينما يتم التخلص من «خلافة البغدادي».

وأشار كوردسمان إلى أن تقارير المنظمات الدولية التي تُعنى بشؤون التنمية وتقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانت تؤكد منذ عام 2011 أن العالم العربي يتجه نحو أزمات كبرى بسبب

من معارضيهِ، في ظل الدعم الروسي الكبير له.

وتقوم فكرة الهدنة الدائمة، والتي يطلق عليها النظام السوري اسم «مصالحة»، على فكرة تجميد القتال في هذه المنطقة، مع بقاء كل طرف على وضعيته، والسماح للمدنيين بالتنقل بين مناطق سيطرة كل طرف. وقد توالى هذه الاتفاقيات في العديد من مناطق دمشق، ابتداءً من برزة في فبراير 2014، لتتبعها أحياء القابون وتشرين وبلدات (بيت سحم وبلدا وبيلا) في العام ذاته، ويرى معارضون أن النظام استثمر سياسياً هذه الاتفاقيات في الترويج لنفسه أمام المجتمع الدولي قبل انتخابات الرئاسة التي فاز فيها بشار الأسد في يونيو/حزيران 2014، من خلال اظهار استعداداه للحل السياسي؛ كما استفاد الأسد عسكرياً في فرض طوق أمان خانق حول العاصمة دمشق، ليحوّل جهده العسكري للتفرغ لجبهات أخرى بعيدة مثل حلب وإدلب، وفي الوقت ذاته رفض الأسد اجراء اتفاقات مصالحة مشابهة في مناطق، لم يكن يرى فيها أهمية مثل أحياء حمص القديمة، وأعاد خرق بعض المصالحات الأخرى في الأوقات المناسبة له، مستغلاً الظروف الإنسانية التي يعاني منها سكانها.

وأشار الكاتب إلى أن بلدة قدسيا تعتبر ذات موقع هام للأطراف المتقاتلة، كونها تقع قرب جبل قاسيون المطل على العاصمة دمشق، والقريب من أهم مواقع النظام العسكرية (الفرقة الرابعة وقوات الحرس الجمهوري)، وتضم المدينة آلاف النازحين الهاربين من مناطق قتال أخرى، ووفقاً لإحصائيات المجلس المحلي تأوى المدينة أكثر من 200 ألف نازح، وقد توصل أهلها إلى هدنة مع النظام في شهر ديسمبر 2013، تنص على فك الحصار والسماح بدخول المدنيين وخروجهم، وإطلاق سراح المعتقلين من أهالي المدينة، مقابل وقف التظاهرات المناهضة لنظام الأسد. لكن قبل أيام قليلة بدأ النظام السوري قصف مدينة قدسيا فجأة، وطلب من الأهالي تنفيذ شروط جديدة لوقف القصف، أهمها الاستسلام وإخراج المقاتلين المعارضين مع أسرهم نحو الشمال السوري، فيما يراه معارضون أنه مرحلة جديدة من مراحل التهجير القسري، ويبدو أن النظام بات بفضل الدعم الروسي يريد استعادة جميع المناطق الخارجة عن سيطرته، بعد أن كان عاجزاً عن ذلك قبل أعوام حين عقد الهدنة، حيث يعمل في الوقت الحالي على خرق المصالحات واستعادة هذه المناطق متمتعاً بمساعدة روسيا الثابتة له، وعدم رغبة الغرب في القيام بأي

فعل.

وتحدث الباحث عن سياسة النظام في تهجير الأهالي بشكل قسري، مستغلاً حاجاتهم الانسانية ومستخدماً الحصار في سبيل ذلك، على غرار ما فعل في مدينة داريا، والتي تمكن أخيراً من تهجير أهلها، وتوطين الميليشيات الطائفية التي تقاتل الى جانبه، حيث يتكرر الأمر ذاته في مناطق أخرى في سوريا، ففي بداية شهر أغسطس من العام 2014 توصل أهالي مدينة كفر نبوذة شمال حماه لاتفاق مع قوات النظام لوقف قصف المدينة وعدم استهدافها، مقابل تعهد الأهالي بعدم جعل المدينة مركزاً عسكرياً لقوات المعارضة، ووقف جميع الأعمال العسكرية لمقاتليها.

وإثر ذلك استفادت المدينة من هذه الاتفاقية بالفعل وعاد معظم سكانها النازحين (150 ألف نسمة) إليها، بعد ترميم المنازل المدمرة نتيجة القصف والمعارك، ولكن بعد 14 شهراً من الهدوء، خرق النظام الهدنة، حين خيّر سكانها بين جعلها مركزاً لمرور الأرتال البرية نحو قرى وبلدات ريف إدلب الجنوبي، أو تدميرها تحت وطأة القصف المتنوع، فكان الخيار الثاني، ونزح أهلها عنها مجدداً لتصبح ساحة معارك.

وبعد سنوات من بدء الانتفاضة الشعبية ضد حكم الأسد، يمكن القول أن النظام السوري استطاع استغلال الحاجات الانسانية للأهالي، ومطلبهم للأمان في عقد اتفاقات هدنة استثمرها في وقت ما لصالحه، ثم أعاد خرقها في سعيه من جديد لإعادة السيطرة على جميع المناطق الخارجة عن سيطرته.

لم يخف النظام رغبته في استعادة هذه المناطق، وكذلك روسيا لم تنحرف، منذ بداية الثورة، عن موقفها أن بشار الأسد لن يتنحي وهو يحارب الإرهابيين. المستغرب هو أن الولايات المتحدة تعايشت مع هذه السياسة، فهي تعتقد أن روسيا تسعى لإيجاد حل سياسي، رغم الأدلة على العكس، وتراجعت باستمرار عن خطوطها الحمراء. ربما ظنت الولايات المتحدة أن النظام سيتعلم من المثل العربي القديم أنه «في الحرب، ما في غالب ولا مغلوب»، ولكن في الواقع، فقد تعلم النظام أنه سيُكافأ لإبرام المصالحات وخرقها، وأنه ليس هناك عقاب لقصف السكان ومحاصرتهم وتهجيرهم.